جامعة يحـي فـــارس بالمديـــــة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية

وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الشبابيك الإسلامية ودورها في التحول للصيرفة الإسلامية في الجزائر

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA– وكالة المدية –

خلال فترة (2021–2022)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبين:

- وليد بوزيداني
- عمار قباشة

تحت إشراف:

د/ مروان بن قيدة

الإسم واللقب	الجامعة	الصفة
د/ بن قيدة مروان	المدية	مشرفا و مقررا
د/ معوشي عيماد	المدية	رئيسا
د/ كحلة عبد الغني	المدية	عضو ممتحنا

السنة الجامعية: *2021/2022*

جامعة يحـي فـــارس بالمديـــــة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية

وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الشبابيك الإسلامية ودورها في التحول للصيرفة الإسلامية في الجزائر

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA– وكالة المدية –

خلال فترة (2021–2022)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبين:

- وليد بوزيداني
- عمار قباشة

تحت إشراف:

د/ مروان بن قيدة

الإسم واللقب	الجامعة	الصفة
د/ بن قيدة مروان	المدية	مشرفا و مقررا
د/ معوشي عيماد	المدية	رئيسا
د/ كحلة عبد الغني	المدية	عضو ممتحنا

السنة الجامعية: *2021/2022*

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ



شكر وعرفان

نشكر الله سبحانه وتعالى ونحمده حمدا كثيرا الذي يسر لنا الظروف وأنعم علينا بالقوة والصبر

حتى وصلنا إلى ما نحن عليه، ونشكره على نعمة العقل التي أوصلتنا إلى هذا المستوى

نتقدم بالشكر الكبير إلى الأستاذ الفاضل مروان بن قيدة على الجهد الذي بذله من أجلنا

وكذا على النصائح القيمة وتوجيهاته طيلة مدة البحث

كما نتقدم بالشكر الخاص للسيد نسيم بن صالح على تعاونه معنا من خلال مدة التربص

بالبنك الوطني الجزائري – وكالة المدية – والشكر خاص لجميع الأساتذة وعمال جامعة المدية

كما نشكر كل من ساعدنا في مسيرتنا الدراسية سواء من بعيد أو من قريب

وشكرا



الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى

أما بعد:

إلى من أخص الله قدمها وغمرتني بالحب والحنان وأشعرتني بالسعادة والأمان هي حياتي وكل عمري والدتي العزيزة " فطوم "

إلى من زرع في نفسي حب المشاعر والاجتهاد إلى من أحمل اسمه بكل شموخ وفخر والدي العزيز " الصحراوي "

إلى العائلة الكريمة ومن شاركوني ظلمة الرحم إخوتي: الدنداني، رشيد، فاتح، محمد، سفيان، حسين والأخت الكريمة شيماء.

إلى تلك التي ليست كمثلها أحد ومن ساندتني وخطت مع خطواتي ويسرت لي الصعاب " نسرين "

إلى كل من وقف معي وساندني في طريقي علي تيتان، أمينة بابي

إلى عائلتي الثانية المنظمة الوطنية للطلبة الجزائريين مكتب المدية كل باسمه ومقامه

إلى كل قسم اقتصاد نقدي وبنكي دفعة 2022 جامعة المدية

إلى أخي وصديقي الذي شاركني جهد هذا العمل عمار

إلى الأستاذ الغالي حفظه الله ورعاه " مروان بن قيدة "

وليد

الإهداء

الحمد لله الذي وفقتنا لهذا ولم أكن لأصل إليه لولا فضل الله علي والحمد لله

أهدي ثمرة جهدي إلى ما وهبني الله في الحياة

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى الينبوع الذي لا يمل من العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط

منسوخة من قلبها إلى والدتي العزيزة " السعدية "

إلى من سعد وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من أجلي دفعني في طريق النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر إلى والدي العزيز " محمد الصالح "

إلى من حبهم يجري في عروقي بذكراهم فؤادي إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء وعائلتي خاصة كل باسمه رزيقة، سعيد، عبد الحميد، نور الإسلام، نور الهدى، صلاح الدين

إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الأخوة الذين لم تلدهم أمي

إلى كل أقاربي وكل عزيز على قلبي وإلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم

الى عائلتي الثانة المنظمة الوطنية للطلبة الجزائرين كل باسمه ومقامه

إلى أستاذنا القدير مروان بن قيدة وإلى كل من كانوا سندا لنا من قريب أو بعيد

إلى أخي وصديقي الذي شاركني هذا العمل وليد

وإلى من كانوا معنا في طريق النجاح والخير

عمار

ملخص

بعد النجاح الذي عرفته المصارف الإسلامية في العالم وخصوصا في ظل الأزمة المالية دفع البنوك التقليدية إلى البحث عن بديل والذي تجسد في الصيرفة الإسلامية باعتبارها بديل استراتيجي، ومن خلال بحثنا هذا اتضح لنا أن الجزائر تبحث عن خوض تجربة جديدة من خلال فتح فروع وشبابيك للمعاملات الإسلامية في بنوكها التجارية لتلبية رغبات زبائنها وعملائها ومقارنة بتجارب دولية رائدة لكل من ماليزيا والإمارات في فتح فروح وشبابيك للمعاملات الإسلامية توصلنا إلى أن كل من ماليزيا والإمارات كتجارب ناجحة أثبتت أن الاعتماد على أسلوب الفروع والشبابيك الإسلامية هي خطوة مشجعة نحو التحول إلى بنك إسلامي قائم.

إلا أن الصيرفة الإسلامية في الجزائر ورغم مراهنة الحكومة عليها في السنوات الأخيرة لامتصاص الأموال المتداولة غير أنها لا زالت تواجه صعوبات عديدة في ربح المزيد من المساحات في الساحة المصرفية، لا ننكر أن هناك تخوفات على هذا المستوى لكنها قليلة بالنسبة لدولة بحجم الجزائر.

الكلمات المفتاحية:

الشبابيك الإسلامية، الصيرفة الإسلامية، البنوك التجارية، البنوك الإسلامية.

Summary:

After the success of Islamic banks in the world, especially in light of the financial crisis, which prompted the traditional banks to search for an alternative, which was embodied in Islamic banking as a strategic alternative and through our research, it became clear to us that Algeria is looking for a new experience by opening branches and windows for Islamic transactions in its commercial banks to meet the wishes of its customers and clients, and comparing the leading international experiences of Malaysia and the UAE in opening branches and windows for Islamic transactions, to reach the level of Malaysia and the UAE as successful experiences that proved that relying on the method of Islamic branches and windows is a successful and encouraging step towards transforming into an existing Islamic bank.

However, Islamic banking in Algeria and despite the government's betting on it in recent years to absorb the money that circulate the country, it still faces many difficulties ingaining more spaces in the banking feild. It is undeniable that there are movements at this level, but they are few for a country with the size of Algeria.

key words

Islamic windows, for Islamic banking, commercial banks, Islamic banks.

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
ملخص الدراسة	
قائمة المحتويات	*I*
قائمة الجداول	*III*
قائمة الأشكال	*IV*
مقدمة	أ–و
الفصل الأول: الإطار العام للتعاملات الإسلامية	
تمهيد	02
المبحث الأول:مدخل للصيرفة الإسلامية	03
المطلب الأول:مفهوم ومبادئ الصيرفة الإسلامية	03
المطلب الثاني:متطلبات الصيرفة الإسلامية وأهدافها	04
المطلب الثالث: الفرق بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	08
المبحث الثاني: مفاهيم حول الشبابيك الإسلامية	10
المطلب الأول: ماهية الشبابيك الإسلامية	10
المطلب الثاني:دوافع فتح الشبابيك الإسلامية	15
المطلب الثالث: متطلبات فتح الشبابيك الإسلامية في البنوك التجارية وطبيعة العلاقة بينهما	16
المبحث الثالث: آراء حول الشبابيك الإسلامية وتجارب رائدة لبعض الدول	20
المطلب الأول:أراء حول الشبابيك الإسلامية	20
المطلب الثاني: دراسة التجربة الماليزية كتجربة ناجحة في فتح شبابيك إسلامية	22
المطلب الثالث: التجربة الإماراتية في مجال فتح شبابيك إسلامية	25
خلاصة الفصل	30
الفصل الثاني: دراسة حالة الشبابيك الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري وكالة المدية	
تمهيد	32

المبحث الأول: بطاقة تعريف البنك الوطني الجزائري	33
المطلب الأول: نشأة وتأسيس البنك الوطني الجزائري	33
المطلب الثاني: مهام وخدمات البنك الوطني الجزائري	39
المطلب الثالث: تقديم البنك الوطني الجزائري–وكالة المدية–	43
المبحث الثاني: صيغ التمويل المطبقة بالبنك الوطني الجزائري BNA–وكالة المدية–	47
المطلب الأول: صيغ التمويل بالمرابحة	47
المطلب الثاني: التمويل بالإيجار	57
المطلب الثالث: دفتر التوفير الإسلامي	62
المبحث الثالث: اتفاقية فتح حساب التوفير الإسلامي بالبنك الوطني الجزائري BNA– وكالة المدية–	64
المطلب الأول: بيان محتوى العقد	64
المطلب الثاني: المواد المتعلقة باتفاقية فتح حساب التوفير الإسلامي	65
المطلب الثالث: الفرق بين التمويل الإسلامي والتمويل الكلاسيكي (التقليدي)	69
خلاصة الفصل	74
خاتمة	76
المراجع	80
الملاحق	84

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	الفروقات بين الصيرفة التقليدية والصيرفة الإسلامية	08
2-1	الفرق بين الشبابيك والفروع الإسلامية	13
3-1	تطور مجموع الأصول والودائع والقروض في المصارف الإسلامية الماليزية للفترة ما بين 2008-2015	23
4-1	عدد البنوك التجارية والإسلامية في ماليزيا	24
5-1	معلومات حول بنك المشرق الإماراتي	25
6-1	يبين السيولة لبنك المشرق قبل فتح شبابيك إسلامية (2007-2009)	27
7-1	سيولة بنك المشرق الإماراتي بعد فتح شبابيك إسلامية (2010-2013)	27
8-1	عائد حقوق الملكية لبنك المشرق قبل شبابيك إسلامية (2007-2009)	28
9-1	عائد حقوق الملكية لبنك المشرق بعد إنشاء نافذة إسلامية (2010-2013)	29
1-2	الفرق بين التمويل الإسلامي والتمويل الكلاسيكي (التقليدي)	69
2-2	الفرق بين التمويل الإسلامي و التمويل العقاري	71

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
2-1	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	36
2-2	الهيكل التنظيمي لوكالة المدية BNA	45
2-3	خطوات منح القروض بصيغة المرابحة للعقار	49
2-4	سير عملية التمويل الإيجاري	59

مقدمة

يعد النظام البنكي أهم ركيزة في النظام الاقتصادي والمالي لكل دولة وذلك للدور الذي يلعبه في تمويل النشاط الاقتصادي بالأموال اللازمة من أجل تنميته وتطويره.

فالبنوك التجارية تسعى لتسهيل معاملات على أساليب الثقة حيث تعمل بين البنك والعميل، إذ تعمل على جميع المدخرات من أصحاب الفائض المالي وتقديمها لأصحاب العجز المالي في شكل قروض، بالإضافة إلى تقديم خدمات مالية مختلفة للمؤسسات الاقتصادية، إلى أن اعتماد النظام المصرفي التجاري على المعاملات الربوية يؤدي إلى عواقب وخيمة وأزمات اقتصادية، التي أجمع اقتصاديون على أن البنوك بأسلوبها الربوي كانت أحد أهم أسباب حدوثها، ومن هذا المنطلق ازدادت الحاجة إلى وجود بنوك تعمل وفق للشريعة الإسلامية وهو ما شكل أرضية ملائمة لظهور توجه جديد من عمل بنك القائم على الصيرفة الإسلامية وإلغاء الفائدة وعدم التعامل بالربا في جميع التعاملات، وقد عرفت انتشارا واسعا في العديد من الدول العربية والغربية خاصة بعد الأزمة العالمية التي اجتاحت العالم ككل سنة 2008.

إن نجاح الشبابيك الإسلامية دفع البنوك التجارية في الدول الإسلامية لإعادة النظر في حساباتها ومحاولة الدخول إلى مجال الصيرفة الإسلامية وذلك بفتح نوافذ وشبابيك إسلامية تابعة للبنوك التجارية، ولكن اختلفت في مدخلها في عمل البنكي الإسلامي من أنشأ فروعا إسلامية متخصصة ومنها من اختار التحول الكامل للصيرفة الإسلامية، ومنها من كان يبيع منتجات إسلامية جنبا إلى جنب مع منتجاته التقليدية ومنها من قام بفتح شبابيك داخل فروعه كلها أو بعضها لتقديم منتجات متوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية.

إشكالية الدراسة:

بناءا على ما تطرقنا إليه تنبثق إشكالية الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تساهم الشبابيك الإسلامية في التحول إلى الصيرفة الإسلامية بالجزائر؟

وهذا التساؤل يقودنا إلى طرح جملة من التساؤلات والاستفسارات الفرعية:

1- ما طبيعة الشبابيك الإسلامية؟
2- هل أثبتت دراسة التجارب الدولية أن الأخذ بأسلوب الشبابيك الإسلامية هو خطوة مشجعة نحو تحول إلى بنك إسلامي قائم؟

فرضيات الدراسة

لتسهيل الإجابة على التساؤلات يرتأى وضع الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

إن الشبابيك الإسلامية هي نقطة تحول كبيرة في هيكل البنوك التجارية من خلال تعريف بالمعاملات المالية الإسلامية وزيادة جذب العملاء وهذا من خلال عملية التحول إلى الصيرفة الإسلامية.

فرضيات فرعية:

1- الشبابيك الإسلامية تعني التعامل التام والكلي بصيغ التمويل الإسلامي وذلك وفق المبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية؛
2- أثبتت دراسة تجارب الدولية أن أخذ بأسلوب شبابيك إسلامية هي خطوة مشجعة نحو التحول إلى بنك إسلامي قائم.

أسباب اختيار الموضوع

إن اختيارنا لهذا الموضوع له أسباب عديدة ومتعددة ولعلى أهمها هو الرغبة الكبيرة في دراسة موضوع يمس الاقتصاد الإسلامي، ولأن هذا الموضوع ضمن مجال تخصصنا اقتصاد نقدي وبنكي فإنه إلى حاجة الجزائر لمثل هذه الآليات للخروج من قوقعة وهيمنة النظام المصرفي التجاري.

كما أن من أسباب التي دفعتنا لهذه الدراسة هي الميول الشخصي لدراسة الموضوع وأهمية التي يختص بها.

أهمية وأهداف الدراسة

تكمن **أهمية الدراسة** فيما يلي:

- بروز العمل المصرفي الإسلامي كالبديل للتمويل خاصة بعد الأزمات الاقتصادية العالمية أدت إلى حدوث تغييرات في المنظومة المصرفية العالمية؛
- يسمح الجمع بين النظامين التقليدي والإسلامي توفير احتياجات العملاء ويؤدي على المدى الطويل إلى توسع البنوك الإسلامية على حساب البنوك التقليدية؛

- محاولة إثبات مجموعة من التجارب أن التحول إلى البنوك الإسلامية بأسلوب الشبابيك الإسلامية هو أفضل وسيلة للارتقاء إلى بنك إسلامي قائم.

وتتمثل **أهداف الدراسة** فيما يلي:

- معرفة مفهوم الشبابيك الإسلامية وخصائصها والضوابط التي تحكمها وكذا طرق التمويل البنكي الإسلامي؛
- تبيان كيفية عمل الشبابيك الإسلامية في بنك تجاري (البنك الوطني الجزائري وكالة المدية)؛
- محاولة تحليل تجارب عربية وغير عربية رائدة على المستوى العالمي في مجال فتح الشبابيك الإسلامية وتبيان أثرها الاقتصادي والعراقيل التي تواجهها وعوامل نجاحها.

حدود الدراسة

- **حدود موضوعية:** الشبابيك الإسلامية في البنوك التجارية تعد ظاهرة جديدة تسعى كل البنوك التجارية إلى تطبيقها من خلال التحول التدريجي (الكلي والجزئي) تستدعي هذه الأخيرة دراسة واسعة من الجانب الاقتصادي والشرعي، مما أدى بنا إلى وضع حدود موضوعية لها حيث تركز هذه الدراسة على الجانب الاقتصادي لظاهرة فتح الشبابيك الإسلامية في البنوك التجارية من خلال التركيز على صيغ التمويل الإسلامي في البنوك التجارية.
- **حدود مكانية:** طبقت هذه الدراسة في البنك الوطني الجزائري وكالة المدية باعتبارها البنك الوحيد الذي يتعامل بالشبابيك الإسلامية من خلال صيغ تمويلها تتوافق على أحكام الشريعة الإسلامية؛
- **الحدود الزمنية:** تزامنت مدة هذه الدراسة مع الموسم الدراسي 2022/2021 إلى غاية نهايته.

دراسات سابقة

في حدود ما توفر لدينا من معلومات ومراجع سابقة حول موضوع دراستنا هناك العديد من الدراسات والبحوث العلمية التي أنجزت في مختلف جامعات الوطن والتي تناولت دراسة الموضوع أو جزء منه أو في شكل مقالات أو المجلات التي تطرقت إلى الشبابيك الإسلامية، ومنها:

- دراسة ركيبي كريمة، غمازي إيمان، 2014-2015 بعنوان **صيغ التمويل في البنوك الإسلامية، دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة تيزو وزو**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم

الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة، الجزائر، ركزت هذه الدراسة بصورة كبيرة على أهم صيغ التمويل الإسلامي التي تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، وقسمت الدراسة إلى ثلاث فصول تناول الفصل الأول والفصل الثاني الإطار النظري للبنوك الإسلامية والتمويل الإسلامي في حين أن الجزء التطبيقي للدراسة تناول صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في بنك البركة وكالة تيزي وزو وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق المعاملات المالية الإسلامية في البنوك التجارية أدت إلى زيادة ربحية هذه البنوك؛

- دراسة تسعيدت بوسبعين 2011 ، **دور البنوك التجارية في تمويل النشاط الاقتصادي لدراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أدرار**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص مالية وبنوك، جامعة أدرار الجزائر، ركزت هذه الدراسة على البنوك التجارية بصفة خاصة وأهم مزايا هذه البنوك وقسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول، الفصل الأول عموميات حول البنوك التجارية والفصل الثاني ركز على التمويل في هذه البنوك أما الجزء التطبيقي للدراسة تم على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة أدرار.
- دراسة سندس ريحان بامي،2017، **دراسة واقع فتح نوافذ الإسلامية في البنوك التجارية (دراسة تجارب دولية رائدة الإمارات، ماليزيا، بريطانيا، نيجيريا، الجزائر.)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسير، تخصص إدارة مالية، جامعة أم البواقي، الجزائر. وتعد هذه دراسة مهمة تطرقت إلى فتح الشبابيك الإسلامية في البنوك التجارية بالإضافة إلى أهم التجارب الناجحة في فتح هذه الفروع في بنوكها التقليدية، ثم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، تناول الفصل الأول الإطار النظري للبنوك الإسلامية والفصل الثاني كان تحت عنوان فروع والشبابيك المعاملات الإسلامية وتم التطرق في الفصل ثالث إلى دراسة تجارب دولية رائدة في فتح الفروع والشبابيك الإسلامية؛
- دراسة حسين شحاتة 2001 بعنوان **الضوابط الشرعية لفروع الإسلامية بالبنوك التقليدية**، مجلة الاقتصاد الإسلامي بنك دبي الإسلامي، قام الباحث في هذه الدراسة على التركيز على الفروع والشبابيك الإسلامية المطبقة بالبنوك التقليدية التي تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية.

منهجية الدراسة

من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في بداية البحث والإجابة على الإشكالية من جهة أخرى فرض علينا الاعتماد على منهجين لإعداد هذه الدراسة وهما:

- **المنهج الوصفي:** يعد هذا المنهج الأكثر استعمالا في سرد مفاهيم النظرية الخاصة بالبنوك التجارية وقد تم استعمال هذا المنهج في الفصل الأول؛
- **المنهج التحليلي:** وهذا المنهج تم استعماله في معالجة الجانب التطبيقي للدراسة من خلال الدراسة الميدانية للبنك الوطني الجزائري وكالة المدية.

صعوبات الدراسة

من أهم الصعوبات التي تمت مصادفتنا أثناء إنجاز هذه الدراسة ما يتعلق بقلة المراجع والدراسات السابقة حول الموضوع على مستوى الجامعة، بالإضافة إلى الصعوبات الكثيرة في الحصول على الأرقام والمعطيات والإحصائيات من البنك بسبب السرية المهنية المنتهجة في البنوك وتكتم المؤطر للبنك حول تقديم أرقام وبيانات خاصة فيما يخص معاملات البنك مع الزبائن بحجة تسريب معلومات سرية عن الزبائن إلى الخارج.

هيكل الدراسة

لإنجاز الدراسة تم تقسيم البحث إلى مقدمة وفصلين وخاتمة، حيث يمكن إدراج الفصل الأول في الجانب النظري والفصل الثاني في الجانب التطبيقي، وهي على النحو التالي:

الفصل الأول كان تحت عنوان الإطار النظري للصيرفة والشبابيك الإسلامية وقد قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول مدخل إلى الصيرفة الإسلامية والمبحث الثاني مفاهيم حول الشبابيك الإسلامية أما المبحث الثالث فيدرس الآراء حول الشبابيك الإسلامية والتجارب الرائدة لبعض الدول.

الفصل الثاني لقد خصص هذا الفصل لدراسة حالة وكالة المدية وتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث، حيث خصص المبحث الأول لتعريف البنك الوطني الجزائري والمبحث الثاني عرضنا فيه صيغ التمويل المطبقة بالبنك الوطني الجزائري وكالة المدية أما المبحث الثالث والأخير قدمنا فيه اتفاقية فتح حساب دفتر التوفير الإسلامي بالبنك الوطني الجزائري وكالة المدية.

وخاتمة تتضمن مجموعة من النتائج والتوصيات، وذلك انطلاقا من الدراسة النظرية والتطبيقية التي تطرقنا إليها في موضوع الشبابيك الإسلامية ودورها في التحول للصيرفة الإسلامية بالجزائر.

الفصل الأول: الإطار النظري للتعاملات الإسلامية

تمهيد

إن التطور المتسارع الذي حققته الصيرفة الإسلامية منذ ظهورها أدى إلى فرض خدماتها ومنتجاتها في السوق المصرفية حيث تعتمد هذه الخدمات على صيغ التمويل الإسلامية أي تخضع لأحكام الشريعة الإسلامية مستبعدة التعامل بالفائدة الربوية واعتماد قاعدة تقاسم الأرباح وتحمل الخسائر ويتجلى نجاح الصيرفة الإسلامية في الاستقرار الذي حققته عقب الاضطرابات المالية التي مست العديد من البنوك التجارية والمؤسسات المالية.

ومن بين مؤشرات نجاح الصيرفة الإسلامية هو الانتشار الواسع الذي حققته في معظم الدول الغربية والعربية ومن خلال هذا النجاح تسارعت العديد من البنوك التجارية إلى فتح شبابيك إسلامية تابعة للبنوك التجارية لتقديم هذا النوع من الضمان الذي يناسب فئة معينة من المجتمع الذين يرغبون بالتعامل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ،وما نتطرق إليه في هذا الفصل هو التعرف على ماهية الفروع والشبابيك الإسلامية ومنتجات وضوابط تأسيسها في البنوك التجارية بالإضافة إلى الآراء حول الشبابيك الإسلامية.

وللإلمام بمختلف المفاهيم تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: مدخل للصيرفة الإسلامية**
- **المبحث الثاني: مفاهيم حول الشبابيك الإسلامية**
- **المبحث الثالث: آراء حول الشبابيك الإسلامية وتجارب رائدة لبعض الدول**

المبحث الأول: مدخل للصيرفة الإسلامية

تعتبر الصيرفة الإسلامية إحدى صور الصيرفة المعقدة في المقام الأول التي تمثل في قواعدها التعاليم الشريعة الإسلامية فيها يتعلق بالمعاملات المالية، فعلى سبيل المثال في الصيرفة الإسلامية لا يجوز أن تتم عمليات البيع و الشراء بالاعتماد نسبة فائدة ربوبية بين المتابعين وإنما تحل بديلا عن دلك النمط ما يعرف بنسبة هامش الربح فالصيرفة الإسلامية تنظم عملية الاستثمار بما يتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، لذا يحاول من خلال هدا المبحث التطرق إلى مفهوم الصيرفة الإسلامية ومبادئها بالإضافة إلى أهدافها ومتطلباتها.

المطلب الأول: مفهوم ومبادئ الصيرفة الإسلامية

أولا: مفهوم الصيرفة الإسلامية

بالرغم من اختلاف زوايا رؤى الباحثين في تحديد مفهوم البنوك الإسلامية، إلا إن جل التعريفات تجمع على أنها مؤسسات مالية تقدم أعمالا مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية ، وفيما يلي تقدم بعض التعريفات:

– عرفها الدكتور أحمد النجار"على أنها أجهزة مالية تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية وتلتزم بكلى الأخلاق التي جاءتها الشرائع السماوية، وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع وفي أجهزة التنموية اجتماعية[1].

كما عرفت على أنها مؤسسات مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، بهدف المساهمة في غرس القيم الإسلامية في مجال المعاملات والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الطبيعية الكريمة الأمة الإسلامية[2].

[1] حنفوسي عبد العزيز، **العولمة وتأثيرها على الجهاز المصرفي**، ج2، الطبعة الأولى، عمان، دار الأيام، 2016، ص319.

[2] لرفاعي فادي محمد، **المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، لبنان منشورات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، 2004. ص17.

– وما يمكن قوله حول المصاريف الإسلامية أن رسالتها تحقيق أهداف اقتصادية وتمويلية إلى أهداف تنموية واجتماعية وثقافية ودعوة إلى تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية ،وهو ما أشار إليه الدكتور عبد الفتاح المغربي في تحديد الأهداف، التي تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيقها وسبل الوصول إليها ودلك كما يلي[1]:

- الالتزام بالقواعد و المبادئ الإسلامية في المعاملات المالية المصرفية؛
- تحقيق أهداف المساهمين بالمصرف والإطراف المتعاملة معه؛
- إتباع حاجات الأفراد المالية؛
- رعاية متطلبات ومصالح المجتمع.

ثانيا: مبادئ الصيرفة الإسلامية:

تقوم الصيرفة الإسلامية على مجموعة من المبادئ ترتبط بمعايير شرعية وأخلاقية ومعنوية واجتماعية واقتصادية أهمها:

- الأصل في المعاملات المالية الإباحة؛
- تحريم الربا؛
- تحريم المتاجرة في الأنشطة المحرمة و المشبوهة؛
- ضرورة ربط العمليات المصرفية بالاقتصاد الحقيقي؛
- اعتماد مبدأ تقاسم المخاطر في صيغ البيوع وتقاسم الأرباح في صيغة المضاربة؛
- تحريم بيع ما لم يقبض وربح ما لم يضمن[2].

المطلب الثاني: متطلبات الصيرفة الإسلامية وأهدافها

نظرا للدور والأهمية الكبيرة التي تلعبها الصيرفة الإسلامية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإنه يتوجب توفير جملة من المتطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية، ومنه سوف نتطرق في هذا المطلب إلى متطلبات الصيرفة الإسلامية بالإضافة إلى أهدافها.

[1] الغربي عبد الحميد عبد الفتاح، **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، جدة البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، 2004، ص 89.

[2] الموقع الرسمي للبنك البركة،**albaraq.bank.abc.com**، في 06-05-2022.

أولا: متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية

1-تأهيل العنصر البشري :

- التأهيل الكفاءات الموجودة وتدريبها ودفعها للعمل على تطوير هده الصناعة وأثمارها وجعلها منافسا حقيقيا للمنتجات التقليدية الموجودة في الساحة على الرغم من فارق السن من حيث تاريخ ظهور الصناعيين لأن الذي يسوق هده الصناعة هو موظف الذي يتحكم فيها؛
- إنشاء مركز تعليمي وتدريبي متخصص في العلوم المصرفية الإسلامية، وذلك لإعداد وتدريب وتخريج لإطارات المصرفية المؤجلة، وإذا لم تبين في القريب العاجل فيمكن إنشاء قسم خاص لهذا الغرض بالمدرسة العليا للبنوك في الجزائر.

2-الاهتمام بجانب الإبداع والابتكار :

لابد لهذه الصناعة الإسلامية وأن تنتقل من طور المحاكاة والتقليد إلى مرحلة الإبداع والتطوير وأن تنطلق من مرحلة المنتجات تتطابق مع أحكام الشريعة الإسلامية إلى مرحلة منتجات تنطلق من الشريعة الإسلامية، وهي مرحلة أساسية تحتاج إلى ابتكار وإبداع لأن التراث الإسلامي غني جدًا يسمح بالابتكار لما هو أبعد الإجارة الاستصناع والمرابحة والسلم وغيرها من المنتجات تعد بالمئات.

قيام البنوك الإسلامية في الجزائر بإنشاء أقسام متخصصة في تطوير الهندسة المالية وتدعيم الابتكار المالي[1].

3-التكيف القانوني للعمل المصرفي الإسلامي :

- تكييف القوانين الحالية مع نموذج المصارف الإسلامية، بحيث تكون أعمالا محكوكة بقوانين وتشريعات محددة صادرة من الجبهات الرسمية والمختصة في الدولة، من خلال قانون خاص يتعلق بالبنوك الإسلامية من أحكام إنشائها و الرقابة عليها؛
- إن من قانون مصرفي خاص بالبنوك الإسلامية ،سيوفر الإطار التشريعي الواضح لتنظيم عملها يتفق مع متطلبات الاقتصاد الوطني؛

[1] عوادي مصطفى وآخرون، العمل المصرفي بالمشاركة، **الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، جامعة محمد الخضر، الوادي، الجزائر، 2018/201، ص ص 13-15.

- وضع إطار قانوني للمنتجات المصرفية والمالية الممتدة من أحكام الشريعة الإسلامية ضمن المنظومة التشريعية والتنظيمية المتعلقة بنشاط البنوك والمؤسسات المالية والبورصة؛
- يجب على بنك الجزائر أن يتعامل بطريقة خاصة متميزة مع نموذج البنوك الإسلامية بالنظر إلى الاختلاف والتميز في طبيعة عملها، وهذا دون أن يعني ذلك خروجها عن دائرة رقابته، بل المطلوب من إيجاد واستخدام أدوات وأساليب خاصة لهده الرقابة تتلاءم مع طبيعة عملها وتنظيم هذه العلاقة يكون ناتجا بالضرورة عن سن قانون خاص ينظم الإنشاء والرقابة عن البنوك الإسلامية وبالتالي يمكن لبنك الجزائر في ظل هذا القانون أن ينظم علاقته مع البنوك الإسلامية في جوانبها الأساسية.

4-تأسيس الهيئات المحلية الداعمة والاستفادة من جهود بعض الهيئات الإقليمية والدولية :

- العمل عل تأسيس الهيئات المحلية الداعمة بين إنشاء مؤسسات البنية التحتية ضروري جداً، وذلك بمساعدة المصارف والمؤسسات المالية والإسلامية على الارتقاء المستوى الشفافية ومعايير حسن الإدارة في عملها وبما يرفع من قدرتها في إدارة المخاطر وضبط عمليات الاستثمار وتحسين جودة ومحافظة الاستثمارية والمالية؛
- ضرورة الاستفادة من جهود بعض الهيئات الإقليمية والدولية والتي تعمل على تطوير وهذا مثل المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والتي تضع معايير محاسبة متوافقة مع معايير المحاسبة المطبقة عالميا من جهة والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من جهة أخرى.

ثانيا: أهداف الصيرفة الإسلامية:

تعدد أهداف الصيرفة الإسلامية ولكن جلها تصب في نفس الغاية، نذكر منها:

1-الأهداف المالية: انطلاقا من أي مؤسسة المالية الإسلامية في المقام الأول مؤسسة أعمال إسلامية تقوم بأداء دور الوساطة المالية بمبدأ المشاركة، فإن لها عديد من أهداف المالية التي تمكن مدى نجاحها في أداء هذا الدور في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، وهذه الأهداف هي:

- جذب الودائع وتنميتها؛
- استثمار الأموال؛
- تحقيق الأرباح.

2-أهداف خاصة بالمتعاملين : للمتعاملين مع المصارف الإسلامية أهداف متعددة يجب أن يحرص المصرف الإسلامي على تحقيقها وهي على النحو التالي :

- تقديم خدمات المصرفية؛
- توفير التمويل للمستثمرين؛
- توفير الأمان للمودعين.

3-أهداف داخلية:

نذكر منها:

- تنمية الموارد البشرية؛
- تحقيق معدلات النمو؛
- الانتشار جغرافيا واجتماعيا[1].

4-أهداف ابتكارية:

من أجل اجتذاب أكبر عدد ممكن من العملاء سواءٍ أصحاب الودائع الاستثمارية الجارية أو المستثمرين لابد على المصارف الإسلامية مواكبة التطور المصرفي من خلال:

- ابتكار صيغ التمويل؛
- ابتكار وتطوير الخدمات المصرفية.

5-الأهداف الغير الاقتصادية للصيرفة الإسلامية:

هناك مجموعة من الأهداف الغير الاقتصادية (تنموية، اجتماعية، إنسانية) نوجزها فيما يلي:

- إقامة نظام اقتصادي عادل وشامل؛
- إيجاد نظام اقتصادي جديد مستقل؛
- تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات الشائعة ولا سيما المعاملات المصرفية في النقود والسلع؛
- تنمية الاقتصاد والمجتمع عن طريق الخدمات المالية وأعمال الاستثمار والمشروع الفعلي وتشجيع الادخار وتوفير التمويل للمشاريع الإسلامية بعائد عادل.

[1] محمد البلتاجي، **ماهية المصارف الإسلامية (النظرية، التطبيق، التحديات)**، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، 2006، ص ص133-136.

المطلب الثالث: الفرق بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

الجدول الموالي يبين الفرو قات بين الصيرفة التقليدية والصيرفة الإسلامية [1]:

الجدول (1-1): الفروقات بين الصيرفة التقليدية والصيرفة الإسلامية

المقارن	المصارف الربوية	المصارف الإسلامية
الوظيفة الأساسية	الإقراض والاقتراض مقابل فائدة محددة	المضاربة الشرعية ومختلف أشكال التمويل مثل المشاركة والمرابحة
الأهداف العامة	تعظيم حقوق المساهمين بالاعتماد على سعر الفائدة مع التركيز على عاملين المخاطرة والربحية في جميع تعاملاتها	تعظيم حقوق المساهمين من خلال الربح والخسارة الناتجة عن ممارسة الأعمال الشرعية وتطهير المعاملات المصرفية من الربا وبناء نظام اقتصادي إسلامي
الضوابط المهنية	إدارة أصول والخصوم بأفضل ربحية ممكنة من خلال سعر الفائدة.	إدارة الأصول والخصوم بفضل ربحية ممكنة مضبوطة بأسس شرعية للمصرف
العمليات والأهدافتتوافق مع:	قوانين المصارف العالمية	ضوابط الشريعة الإسلامية
الوساطة المالية بين العميل والمصرف	تنفد كمقرض ومقترض	لتنفد كشريك
المال هو:	السلعة يتم الادخار فيها	وسيلة يتم الإيجار بها
الضمانات المطلوبة	عقارية وتجارية وشخصية	ضمان الشروع والدراسة
التضخم	يعادل سعر الفائدة السائد على أقل تقدير	لا يوجد لأن المصرف شريك في الربح والخسارة
تحصيل وخصم السندات	موجود مقابل فائدة ربوية	غير موجودة لأنها تعتمد على الربا

[1] سامر مظهر البلتاجي، **الفروق الجوهرية بين المصارف الربوية والمصارف الإسلامية**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي، العدد الخامس والسبعون، كانون الأول 2014، المجلس العلم للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص ص13-17.

التعامل مع المصارف الأخرى	على أساس الفائدة الربوية	على أساس صيغ التمويل الإسلامية وفي المعاملات الجائزة شرعاً
العلاقة مع البنك المركزي	على أساس الفائدة الربوية	وثيقة بدون فوائد ربوية
أسهم المصرف تباع في البوصة	نعم تباع في البورصة	نعم تباع في البورصة
الرقابة الشرعية	غير موجودة	موجودة ويجب أن تكون ذات سمعة جيدة
صيغ التمويل	التمويل التقليدي يحدد علاقة المصرف بالمقرض بفائدة دوماً	التمويل الإسلامي مضارب في المدى القصير على المدى الطويل
المخاطر	يتحملها المقترض لأن للمقرض ضمانات	مشاركة بين المصرف ومالك المشروع
الخدمات المقدمة	جميع الخدمات المصرفية لإضافة إلى بعض النوافذ الإسلامية	فقد خدمات المصرفية غير الربوية إضافة لخدمات

المصدر: سامر مظهر البلتاجي، **الفروق الجوهرية بين المصارف الربوية والمصارف الإسلامية**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي، العدد الخامس والسبعون، كانون الأول 2014، المجلس العلم للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ص.17.13.

المبحث الثاني: مفاهيم حول الشبابيك الإسلامية

لقد خطت الصيرفة الإسلامية خطوة كبيرة في مجال العمل المصرفي في البنوك التقليدية ويظهر ذلك من خلال الانتشار الواسع والتطور المتسارع على المستويين المحلي والدولي، حيث أصبحت هناك منافسة كبيرة بين البنوك التجارية من أجل فتح الفروع والنوافذ الإسلامية لاستقطاب أكبر عدد ممكن من العملاء

لذا نحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى ماهية الفروع والشبابيك الإسلامية ونشأتها بالإضافة إلى شروط فتح الشبابيك الإسلامية.

المطلب الأول: ماهية الشبابيك الإسلامية

سوف يتم التطرق في هذا المطلب إلى تعريف وخصائص الشبابيك الإسلامية وكذلك نشأتها وأسباب ظهورها.

أولا : تعريف الشبابيك الإسلامية وخصائصها

1- تعريف الشبابيك الإسلامية

تعددت التعاريف حول تعريف الفروع والشبابيك الإسلامية لذلك سنحاول التطرق إلى أهم التعاريف للفروع والشبابيك الإسلامية .

لقد عرفها البعض بأنها: "تلك الفروع التي تنتمي إلى البنوك التجارية تمارس جميع أنشطتها ومعاملاتها المصرفية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية".[1]

وتعرف أيضا: "قيام البنك التجاري بتخصيص جزء أو حيز في الفرع التجاري لكي يقدم المنتجات المصرفية الإسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا الفرع من المنتجات الكلاسيكية".

وبحكم التعريف يمكن أن تكون الشبابيك الإسلامية قسم تمويل منفصل أنشأته مؤسسة مالية تجارية تقوم بتقديم منتجات وخدمات ومعاملات إسلامية للعملاء الذين يفضلون التمويل الإسلامي على التمويل الكلاسيكي.

[1] حسين شحاتة: **الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية**، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد240، بنك دبي الإسلامي،الإمارات، يونيو،2001، ص33.

كما عرفت بأنها: "إدارات مستقلة داخل مؤسسات الصيرفة الإسلامية ذات هيئات شرعية تقوم بإجازة منتجاتها ومراقبتها".

ومن خلال التعاريف السابقة نرى أن التعريف الأفضل للشبابيك إسلامية هو الذي يمكن أن يضم عناصر تكوينه، فنقول بأنها: " وحدات تابعة لبنوك أو فروع تقليدية تمارس الصيرفة الإسلامية تحت رقابة هيئات شرعية مختصة في ظل قوانين الشبابيك الإسلامية.

2- خصائص الشبابيك الإسلامية:

تتميز الشبابيك الإسلامية في البنوك التجارية ببعض الخصائص التي تميزها عن باقي الشبابيك التجارية في تلك البنوك، ومن بين أهم الخصائص ما يلي:

- تقوم الشبابيك الإسلامية بتعيين مراقب شرعي أو هيئة رقابة شرعية لتتأكد من صحة شرعية المعاملات المالية في تلك النافذة، بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية؛[1]
- تراعي النافذة الإسلامية في جميع خدماتها وأنشطتها الجانب الشرعي على عكس النوافذ الكلاسيكية " تقليدية " فإن طبيعة عملها تقوم أساسا على الفائدة الربوية؛
- من أبرز وأهم الصيغ التمويلية المطبقة على مستوى النافذة الإسلامية هي المضاربة والمشاركة والمرابحة والإجارة، بينما في النوافذ الكلاسيكية " التقليدية" الأخرى يقتصر على صيغة واحدة وهي منح القروض الربوية مهما اختلفت صيغها ومسمياتها؛
- عدم تمتع النافذة الإسلامية بالاستقلالية المالية والإدارية بل هي وحدة تابعة لإدارة البنك التجاري ماليا وإداريا؛
  - تهدف هذه الوحدة "نافذة إسلامية" لتلبية احتياجات العملاء " الزبائن" الراغبين في أخذ قروض إسلامية لتجنب الفائدة الربوية وتكون العلاقة بين الفرع الإسلامي والعميل على أساس المضاربة، بينما في البنوك التجارية هي علاقة دائن ومدين.

[1] مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، **تقييم ظاهرة التحول البنوك التقليدية للصيغة الإسلامية**، دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك الإسلامية، رسالة مقدمة لنيل رسالة الماجستير مالية وبنوك، الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة، مصر، 2006، ص 109.

ثانيا: نشأة الشبابيك الإسلامية وأسباب ظهورها:

1- نشأة الشبابيك الإسلامية:

إن تبني فكرة تخصيص شبابيك إسلامية والقيام بمعاملات مالية إسلامية تابعة للبنوك التجارية، تعود لظهور المصارف الإسلامية وتطورها بشكل متسارع، حيث انتقلت من الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي وحققت هذه المصارف الإسلامية نجاحا كبيرا، ما أدى إلى إسراع بعض البنوك التجارية بإنشاء وحدات "نوافذ" تابعة تقدم خدمات مصرفية إسلامية، بالإضافة إلى رغبة الكثير من الجمهور في التعامل بنظام المصرفي الإسلامي الذي يستند إلى أحكام الشريعة الإسلامية.

فقررت بعض البنوك التجارية خوض التجربة بإنشاء وحدات تابعة لها وتخصيصها في تقديم خدمات مصرفية إسلامية، وكانت الانطلاقة الفعلية بمصر سنة 1980 عندما أنشأ أول فرع يقدم خدمات مصرفية إسلامية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وأطلق عليه اسم " **فرع الحسين للمعاملات الإسلامية**".

حيث كان للبنك المركزي المصري دورا كبيرا في تشجيع كل البنوك التجارية بتخصيص فروع تقدم خدمات مالية إسلامية، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع عدد الفروع الإسلامية إلى خمس وثلاثين فرعا عامي 1980 و 1981 ومع الإقبال المتزايد على هذه الفروع تم الوصول إلى إنشاء 75 فرعا سنة 1996.

ومن خلال التجربة المصرية الناجحة في إنشاء وإدارة فروع إسلامية انتقلت عدوى النوافذ الإسلامية إلى الكثير من الدول العربية منها المملكة العربية السعودية التي تجاوز عدد الفروع فيها إلى 46 فرعا إسلاميا.[1].

2- أسباب ظهور الشبابيك الإسلامية:

هناك العديد من الآراء حول الأسباب التي دعت البنوك التجارية "تقليدية" إنشاء شبابيك إسلامية تقدم معاملات مالية إسلامية تابعة لها، ويمكن حصر هذه الأسباب بشكل عام كما يلي، وإن اختلفت من بنك إلى آخر وهي كما يلي:

- محافظة البنوك التجارية على عملائها وزبائنها خوفا من نزوحهم إلى البنوك الإسلامية؛
- من أجل منافسة البنوك الإسلامية وتقليدها وعدم الرضا بغياب اسم البنوك التجارية عن هذا الميدان الذي يعتبر جديدا إلى حد ما؛

[1] مصطفى إبراهيم محمد إبراهيم ،مرجع سبق ذكره ص113

- رغبة المصارف التجارية في تعظيم أرباحها وجذب المزيد من رؤوس الأموال الإسلامية لاستحواذ على حصة كبيرة من سوق رأس المال وبقاء اسم البنوك التجارية في السوق؛
- نزولا إلى رغبة وطلب الكثير من الجمهور على الخدمات المصرفية الإسلامية لأن الكثير من المجتمعات لا يفضلون التعامل بالفائدة الربوية، فهو السبب الرئيسي لإنشاء نوافذ إسلامية تتعامل وفقا لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية تابعة لبنوك تجارية؛
- سهولة سيطرة البنك التجاري على الفرع أو النافذة بالنسبة للسيطرة على البنك مستقل، بالإضافة إلى الإجراءات القانونية بالنسبة لإنشاء فرع فهي سهلة مقارنة بإنشاء بنك إسلامي.[1]

3- الفرق بين الشبابيك والفروع الإسلامية:

هناك العديد من الفوارق بين الشبابيك الإسلامية والفروع الإسلامية سوف نوضحها في الجدول الآتي :

الجدول رقم (01-02): الفرق بين الشبابيك والفروع الإسلامية

الشبابيك الإسلامية	الفروع الإسلامية
*** من حيث حجم الوظائف والخدمات التي يقدمها:** - حجم الخدمات والوظائف الصغيرة لأن النافذة تابعة للبنك التجاري. - نافذة هيكلها داخل البنك الأم - النافذة غير مستقلة عن البنك الأم أو التابعة له - الهيكل الإداري الذي يتولى إدارة نافذة إسلامية صغير ولا يتجاوز مستوى إداري واحد من البنك التجاري.	- حجم الخدمات والوظائف كبير لأن الفرع مستقل. - هيكل الفرع خارج البنك التجاري - الفرع الإسلامي أكثر استقلالية - الهيكل الإداري الذي يتولى إدارة الفرع الإسلامي كبير عكس النافذة الإسلامية.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على (الفرع الإسلامي التابعة للمصارف التقليدية للكاتب فهد الشريف، الإدارة الإستراتيجية للكاتب الغربي عبد الحميد عبد الفتاح)

[1] حسين شحاتة، **الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية**، (مرجع سبق ذكره)، ص34.

هناك من يستعمل مصطلح فرع وهناك من يستعمل مصطلح الشبابيك والفرق بينهما ليس جوهريا، " فالرفع الإسلامي تكون جميع تعاملاته إسلامية وفي جميع الخدمات التي يقدمها ويكون في مبنى مستقل عن البنك التجاري، أما الشبابيك الإسلامية تكون داخل البنك التجاري نفسه وفي نفس المبنى".[1]

ثالثا: شروط فتح الشبابيك الإسلامية

بغض النظر عن هدف البنوك التجارية وهو المزاوجة بين النظامين التقليدي والإسلامي أو التحول الكلي إلى نظام إسلامي تدريجيا، نجد شروط تتقيد بها البنوك التجارية لفتح الشبابيك الإسلامية يمكن توضيحها كما يلي:

1- ترخيص من البنك المركزي: باعتبار أن البنك المركزي أعلى سلطة نقدية في البلاد يجب أخذ موافقته المسبقة على فتح النافذة الإسلامية في البنك التجاري، فيجب تقديم طلب خطي من مدير البنك التجاري إلى البنك المركزي مرفقا بجميع المعلومات والوثائق لفتح نافذة إسلامية؛

2- تخصيص رأس مال مستقل معروف المصدر وبعيد عن شبهة الربا: وذلك من أجل تعزيز الجانب البشري في تعاملات أي إبعاد أي شبهة اختلاط رأسمال النافذة الإسلامية برأسمال البنك التجاري وذلك لكسب ثقة الجمهور؛

3- تعديل عقد أو قانون تأسيس المصرف التقليدي: يجب تعديل عقد تأسيسه حتى يصبح ملائما لممارسة نشاطات النافذة المرجو فتحها فيه لخدمات الصيرفة الإسلامية وعدم قيام البنك بأية أعمال ربوية؛

4- ممارسة أعمال الصيرفة الإسلامية: وجوب ممارسة النافذة الإسلامية للمعاملات والخدمات المصرفية التي تجيز كل أحكام الشريعة الإسلامية؛

5- وجود التنظيم الإداري المؤهل: وهو قيام البنك التجاري "تقليدي" بإيجاد تنظيم إداري خاص بالنافذة ضمن هيكل بنك الأم يتضمن اعتبار النافذة قسما أو وحدة إدارية مرتبطة بالبنك إلى تقسيمات داخلية يرأسها مدير مؤهل يملك خبرة في تقديم الخدمات المالية الإسلامية[2].

---

[1] صالح مفتاح وآخرون، **الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية**، دور اللجنة الاستثمارية الشرعية في بنك بوميبتر التجاري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد35/34، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014، ص 152.

[2] قومية سفيان، **النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية**، مدخل لتحول للصيرفة الإسلامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير جامعة الجزائر، ،2018ص70-69.

المطلب الثاني: دوافع فتح الشبابيك الإسلامية

هناك العديد من دوافع وأسباب فتح الشبابيك الإسلامية في البنوك التجارية وتختلف هذه الأسباب والدوافع من بنك إلى آخر ومن دولة إلى دولة أخرى ويمكن تلخيص هذه الدوافع والأسباب في هذا المطلب إلى دافعين أو مبدأين رئيسيين:

أولا: الدوافع الدينية: (العقائدي)

تقوم البنوك الإسلامية على أساس ديني عقائدي يختلف عن البنوك التجارية، حيث يقوم على مبدأ الاستخلاف بأن ملكية المال هي لله سبحانه وتعالى وللإنسان الوكالة فقط، ومن أهم أسباب تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية هو ترك العمل بالربا، والاستناد على أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك لتحقيق مفهوم الإيمان وإرضاء جزء أو فئة كبيرة من المجتمع الذين يرغبون في التعامل مع بنوك إسلامية ومن بين أهم الدوافع التي أدت إلى فتح نوافذ إسلامية تابع للبنوك التجارية هي:

- القضاء على المشاكل الاجتماعية الناجمة عن التعامل بالربا.
- الإيمان بأن الربا محرم بجميع أشكاله وصوره.
- إرضاء ضمير الجمهور والعملاء والزبائن وفتح نوافذ إسلامية تتعامل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، والتخلي عن نظام بنكي الربوي تدريجيا[1].

ثانيا: الدوافع الاقتصادية

اختلفت وتعددت الآراء حول دوافع إنشاء نوافذ إسلامية، فيرى البعض أن فتح نوافذ إسلامية هو التخلص من النافذة الربوية وإقامة اقتصاد إسلامي يستند على أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية، ولكن يرى البعض الآخر من الباحثين أن فتح النوافذ الإسلامية هو تنظيم أرباح البنك التجاري وهو الدافع الحقيقي، بالإضافة إلى انتهاز فرصة دخول سوق جديد والاستحواذ على رؤوس أموال كبيرة وتلبية احتياجات العملاء الراغبين في التعامل بنظام إسلامي.

[1] معارفي فريدة، مفتاح صالح، **نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية**، الدوافع ومتطلبات تجربة بنك بوميبترا التجاري نموذجا، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، المجلد4، العدد3، جامعة بسكرة، الجزائر ، 2014، ص ص270-269.

وكذا نجاح تجربة النوافذ الإسلامية في بنوك عربية وعالمية ما أدى إلى خوض غمار التجربة.[1]

المطلب الثالث: متطلبات فتح الشبابيك الإسلامية في البنوك التجارية وطبيعة العلاقة بينهما

من أجل فتح الشبابيك الإسلامية داخل البنوك التجارية التقليدية لا بد من مراعاة العديد من المتطلبات الواجب توفيرها داخل البنك التجاري، ولضمان نجاح هذه الشبابيك الإسلامية لا بد من توفير بيئة إسلامية كاملة تقوم على مجموعة من المتطلبات المتمثلة في المتطلبات القانونية والمتطلبات الشرعية والمتطلبات الإدارية التي سنتطرق لها في هذا المطلب

أولا: متطلبات فتح الشبابيك الإسلامية

تتلخص أهم متطلبات فتح الشبابيك الإسلامية فيما يلي:

1- متطلبات قانونية : تتمثل في مجموعة من الإجراءات التشريعية التي ينبغي على البنك الالتزام بها:

- الفصل في عمل البنك التجاري والنافذة الإسلامية في جميع المعاملات والأنشطة، وكذلك من حيث رأس مال يجب أن يفصل رأسمال الخاص بالنافذة الإسلامية على رأس مال البنك التجاري؛
- أخذ الاعتماد والمرافقة من الجهات الرسمية وهي البنك المركزي بفتح نافذة إسلامية تابعة للبنك التجاري ويتم مناقشة التعديلات الأساسية المتمثلة في:
- عدم التعامل بالفائدة الربوية ومخالفة أحكام الشريعة الإسلامية في كل المعاملات المالية الإسلامية؛
- دراسة جدوى فتح نافذة من طرف البنك التجاري؛
- وضع خطة زمنية متسلسلة الإجراءات في إقامة بنك مزدوج؛
- إعداد لجنة لمتابعة الإجراءات والخطوات؛
- إقامة حملات إعلانية وإشهارات؛
- إبلاغ العملاء بفتح نافذة إسلامية بالبنك التجاري؛
- تعديل عقد تأسيس بأن يتضمن التزام بأحكام الشريعة الإسلامية وتشكيل هيئة رقابية شرعية؛
- دراسة الجوانب القانونية لعملية التحول للعمل الإسلامي والعواقب القانونية المترتبة على عملية التحول[2].

[1] صالح مفتاح، معارفي فريدة، **الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في لبنوك التقليدية دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بوميبترا التجاري**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد34-35، 2014، ص35.

[2] صالح مفتاح، معارفي فريدة،**(مرجع سبق ذكره)**، ص270.

2- متطلبات شرعية:

يتوجب على البنك التجاري الأخذ بمتطلبات دينية عند فتحه لشبابيك المعاملات الإسلامية وضرورة التقيد بها ويتم حصرها كما يلي:

- تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية متخصصة لها خبرة طويلة في المعاملات المالية؛
- تعيين مدققين شرعيين داخلين للتأكد من تطبيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية؛
- القيام بإلغاء المعاملات المخالفة للعقيدة الإسلامية في جميع صورها وأشكالها؛
- يجب الفصل بين الموارد المالية المشروعة والموارد المالية الغير مشروعة.

3- متطلبات إدارية:

بعد تحقيق المطلبين القانوني والشرعي، بجميع الإجراءات، يتطلب أيضا الأخذ بالإجراءات الإدارية لفتح الشبابيك الإسلامية، وهذه الإجراءات تتمثل في:

- تعديل عقد تأسيس البنك كي يكون عمل البنك مزدوج؛
- تحديد الإطار الزمني لعملية التحول؛
- الإعلان عن المتطلبات الرئيسية المطلوب تحقيقها في الخطة؛
- تهيئة المبدئية لجميع العاملين بطبيعة العمل البنكي الإسلامي الجديد؛
- توضيح مدى أهمية العمل البنكي الجديد وشرح المهام؛
- توعية العاملين الجدد بأهمية الخدمات المقدمة للعملاء؛
- إقامة تكوين لجميع العاملين بالبنك التجاري للقيام بالمعاملات المالية الإسلامية؛
- التعريف أيضا برسالة النافذة الإسلامية " بنك إسلامي مصغر"، من حيث المبادئ والأهداف.[1]

[1] صالح مفتاح، معارفي فريدة، **(مرجع سبق ذكره)**، ص154.

ثانيا: طبيعة العلاقة بين البنوك التجارية والشبابيك الإسلامية

إن اختلاف طبيعة عمل البنوك التجارية والشبابيك الإسلامية التابعة لها يستدعي الوقوف أمام طبيعة العلاقة بينهما.

1- من حيث الملكية والتكيف القانوني:

تعتبر الفروع والشبابيك الإسلامية تابعة للبنوك التجارية من حيث الملكية لأن الشبابيك الإسلامية هي جزء مخصص أو وحدة في البنك للممارسة المعاملات المالية الإسلامية، أي أن الشبابيك الإسلامية ليست شخصية معنوية مستقلة عن البنك الأم، بل هي تابعة له، فهذا من جهة ومن جهة أخرى تكون تابعة من حيث التكيف القانوني من وجهة نظر البنك المركزي لأن البنك المركزي يتعامل مع البنك التجاري ككل وليس مع النافذة والفروع بصفة خاصة ومستقلة.

2- طبيعة العلاقة من حيث تمويل رأس المال:

إن تنمية الفروع والشبابيك الإسلامية للبنوك التجارية وعدم استقلاليتها يوضح أن ليس لتلك الفروع والشبابيك رأسمال خاص بها تستخدمها في تمويل جميع معاملاتها المالية الإسلامية، ومهما اختلفت صور التمويل فإن مصدرها واحد وهو أموال البنك الرئيسي الذي يتعامل بالفائدة الربوية.

3- طبيعة العلاقة من حيث الإدارة:

طبيعة العلاقة من حيث الإدارة هي كسابقتها من العلاقات (من حيث الملكية، من حيث التمويل) أي أنها لا تتمتع بالاستقلالية الإدارية كونها جزء لا يتجزأ من البنك الرئيسي ما يؤدي إلى محدودية أداء هذه الفروع والنوافذ الإسلامية[1].

4- طبيعة العلاقة من حيث الميزانية

من أهم المعايير الخاصة والحيوية لمصداقية العمل في الفروع والنوافذ الإسلامية هي الفصل تام لأموال وميزانية تلك الفروع عن باقي الفروع الأخرى التقليدية وعلى الرغم من أهمية هذا المعيار لأنه يعبر بطريقة أو بأخرى عن نجاح الفرع أو النوافذ، إما أنه في الواقع العلمي لا يتم الفصل إلا داخليا من حيث الميزانية لأن

[1] تسعديت بوسبعين، **تحول بنك تقليدي إلى مصرف إسلامي من خلال إنشاء فروع ونوافذ معارف**، قسم إدارة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد 11، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ديسمبر 2011، ص ص249-248.

ميزانية الفرع تعتبر قوائم غير رسمية بالنسبة للبنك الرئيسي الهدف منها تحديد النتائج لا أكثر ولا أقل لأنه في نهاية المطاف سيعاد دمجها في الميزانية العمومية وبالتالي سوف تختلف أمواله بأموال البنك الرئيسي[1].

أ- تميز موارد الفرع الإسلامي وكذا مجالات وصيغ وضوابط توظيفه لتلك الموارد، حيث يتطلب موارد النافذة أو الفروع نوعا من الاستقلال المالي والمحاسبي والإداري عن المركز الرئيسي (وذلك بما يخرجه عن كونه وحدة تابعة للمركز الرئيسي)، ويقوم هذا الاستقلال على المقومات التالية:

- في مجال اتخاذ القرارات المالية، حيث يمنح الفرع السلطات المالية كافية تسمح له بسهولة اتخاذ القرارات المالية في فرض ضوابط معينة متفق عليها تشمل كل الأنشطة التي يمارسها، وعند تجاوز طلبات تمويل سلطات الفرع يمكن تكوين لجنة تنفيذية من الإدارات ذات الصلة بالفروع، مثلا التفتيش للبدء فيها بحيث تكون بديلا عن لجنة الائتمان المركزية ومع ازدياد عدد الفروع يمكن إنشاء إدارة خاصة للفروع الإسلامية تستند إليها السلطات المشار إليها.

- وفي مجال المتابعة والتفتيش، تراعي إدارات المتابعة المركزية والتفتيشية الضوابط التي تحكم التمويل والاستثمار الإسلامي الذي يمارسه الفرع، ومن ثم فإنه يفضل أن يلم الفريق القائم بهذا العمل بكل خصائص ومقتضيات العمل بالفرع الإسلامي.

- في مجال قياس وتحديد النتائج المالية، فإنه يراعي في تصميم النظام المحاسبي للفرع أن يمكن من قياس وتحديد النتائج المالية بدقة أولا بأول وهذا يعتبر من أهم مقومات الاستقلال المطلوب توافرها للفرع، فيقوم الفرع بإعداد حسابات مستقلة لنتيجة حسابات التوزيع الخاصة بالفرع، ميزانية أو مركز مالي دوري مستقل للفرع.

ومما سبق ذكره بخصوص طبيعة العلاقة بين النوافذ الإسلامية والبنوك التقليدية تجدر الإشارة إلى أن هناك نوافذ إسلامية ليس لها إدارات تخصها، وإنما تتبع البنك في كل شيء، من الناحية القانونية والإدارية، والمحاسبة ورأسمال، والميزانية والخزينة، والعلاقة بينهما هي علاقة تكامل وتعاون في كل شيء ومثال على ذلك: بنك سامبا بالسعودية وبعض النوافذ في البنوك التقليدية الأوروبية والأمريكية والآسيوية.[2]

[1] فهد الشريف، **الفرع الإسلامي التابعة للمصارف التقليدية**، دار الهدى، الأردن، 2004، ص8.

[2] قومية سفيان، **(مرجع سبق ذكره)**، ص72.

المبحث الثالث: آراء حول الشبابيك الإسلامية وتجارب رائدة لبعض الدول

إن ظاهرة ممارسة البنوك التجارية للصيرفة الإسلامية من خلال شبابيك إسلامية تابعة لها، آثار جدل واسعا في بدايتها وتباينت حوله آراء الفقهاء والمصرفيين ورجال الدين بين من هم مؤيدون لفكرة إنشاء شبابيك إسلامية تابعة للبنوك التجارية ومعارضين لها.

المطلب الأول: أراء حول الشبابيك الإسلامية

منذ بداية فتح شبابيك إسلامية تابعة للبنوك التجارية تعددت حوله أراء الفقهاء ورجال الدين وكذلك المصرفيين، وكانت هذه الآراء حول تقديم خدمات مصرفية في البنوك التجارية ولكن بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وفي هذا المطلب سنتناول آراء الفقهاء ورجال الدين وكذلك المصرفيين.

أولا: رأي رجال الدين والفقهاء

فتوى سماحة العلامة يوسف القرضاوي:

أفتى العلامة يوسف القرضاوي بجواز التعامل الذي ينعكس إيجابا على العمل المصرفي الإسلامي عموما وعلى البنك التجاري خصوصا، مما ترتب عليها تحول البنك التجاري كاملا إلى الالتزام بالشريعة الإسلامية، ولعل أحسن مثال على ذلك ما حدث في البنك الأهلي السعودي، حيث تم استحداث خدمات مصرفية إسلامية فيه وفي مدة قليلة سارت نسبتها الأكبر في تعاملات البنك مما ترتب عليه تحول البنك التدريجي إلى المعاملات المصرفية الإسلامية.

في فتوى ندوى البركة المبشرين للاقتصاد الإسلامي:

حيث أصدرت عدة توصيات جاء فيها أن الأصل إقامة بنوك ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية وتحويل البنوك التجارية إلى بنوك إسلامية تحولا شاملا بتدريج في التطبيق من خلال خطة وبرنامج زمني مناسب، ومع ذلك فإنه لا مانع من إنشاء البنوك التجارية فروعا أو نوافذ أو وحدات إسلامية[1].

[1] ندوات البركة الاقتصاد الإسلامي هي ندوات تعقد سنويا تعقدها الهيئة الشرعية الموحدة البركة والتي يرأسها الدكتور عبد الستار أبو غدة، www.apploeconomic.com تاريخ الاطلاع في 2021/08/28.

رأي الدكتور علي محي الدين القره داغي:

اعتبر فضيلة الشيخ الدكتور علي محي الدين الأكاديمي المعروف وعضو هيئات رقابة شرعية في عدد من البنوك الإسلامية المحلية والإقليمية أن اتجاه البنوك التجارية لفتح فروع إسلامية داخل العالم العربي الإسلامي يعد بمثابة صحوة مباركة في نفوس أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين وعودة طيبة نحو الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

الزيادة في المال مقابل الإقراض أو الدين، وقال بما أن البنوك مضمونة الربحية وبعيدة الخسارة بما لديها من استشاريين وخبراء فإن تحديد الفائدة لا يعتبر ربا وليس في ذلك شبهة[1].

ثانيا: آراء مصرفية

كانت قضية البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية وعمل الاثنين في بوثيقة واحدة قد بدأت في عام 1940 في كل من ماليزيا وباكستان، واستمر الجدل حول فتح المصارف لفروع تعمل وفق الشريعة الإسلامية حتى الآن وقد كان إتحاد المصارف الكويتية (لجنة المصارف سابقا) ردود فعالة في هذا الخصوص تمثلت بالآتي نصه:

- إذا كان الهدف من إنشاء المصارف الإسلامية هو نشر التعامل المصرفي بغير فائدة، فإنه لا يسوغ حرمان المصارف التقليدية من أن تتيح هذا النوع من التعامل لقطاع من عملائها، ما دام هذا التعامل يمكن أن يتم بغير فائدة وعن طريق فرع أو وحدات تستقل بكيانها المالي وتخضع للرقابة الشرعية، فذلك أدعى إلى الزيادة في رقعة التعامل المصرفي الإسلامي وذيوعه، وهو هدف أهم وأولى بالرعاية من زيادة عدد المصارف الإسلامية ذاتها؛
- إن السماح للمصارف المحلية التقليدية بإنشاء فروع أو نوافذ إسلامية ليس فيه ما يخالف أحكام الشرع الحنيف، طالما وضعت الضوابط التي تكفل التوافق مع هذه الأحكام، وذلك بفضل هذه المعاملات في كيان مالي مستقل وإخضاعها للرقابة الشرعية؛

[1] محمد بوقرة، توفيق بوعلاقة، **نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة المدية، 2020، ص57.

- إن التراخيص للمصارف التقليدية بإنشاء فروع أو نوافذ ذات كيان مالي مستقل للمعاملات الإسلامية سبقت إليه دول عربية وإسلامية أخرى، فوضعته موضع التطبيق الفعلي، كما هي الحال في المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية؛
- تحرص المصارف المحلية التقليدية على تلبية احتياجات عملائها على اختلاف نزعاتهم، ومنهم قطاع عريض يرتبط مع هذه المصارف بعلاقات وطيدة ويتطلع إلى أن تقدم له خدمات وفقا للنظام الإسلامي؛
- يبين من استقراء مشروعات القوانين المقترحة لتنظيم العمل المصرفي الإسلامي أنها تفسح جميعها المجال أمام المصارف المحلية القائمة للتحول إلى النشاط الإسلامي، ويمكن الترخيص لهذه المصارف بتأسيس فروع ووحدات ذات كيان مالي مستقل للمعاملات الإسلامية خطوة في طريق هذا التحول لمن قد يرغب من تلك المصارف؛
- إن ممارسة المصارف التقليدية لأنشطة تخضع لأحكام الشريعة الإسلامية بالضوابط السالفة بيانها، من إثراء العمل المصرفي بالخيرات والكفاءات المتميزة والوسائل التكنولوجية المتطورة والتي تتوافر لدى المصارف التقليدية، وبالمقابل فإن أنشطة المصارف التي تعمل وفقا لأحكام الشريعة تتسم بالشمولية وتجمع بين أعمال البنوك التجارية وبنوك الاستثمارية، وفي هذا ما يغري المصارف التقليدية بالإقدام على تأسيس فروع ونوافذ لها تزاول المعاملات المصرفية الإسلامية.

المطلب الثاني: دراسة التجربة الماليزية كتجربة ناجحة في فتح شبابيك إسلامية

تعد ماليزيا واحدة من أهم الدول الإسلامية التي حققت نجاحا متسارعا في مجال الصيرفة الإسلامية، حيث تنشط الصيرفة الإسلامية بماليزيا جنبا لجنب مع المصارف التقليدية مما جعل التجربة الماليزية الآن واحدة من أهم التجارب الإسلامية المتطورة في العالم التي يمكن الاقتداء بها، وفي هذا المطلب سنتطرق لتجربتها في مجال إنشاء شبابيك إسلامية تابعة للبنوك التقليدية التجارية.

أولا: نشأة المصرف الإسلامي الماليزي:

بدأ الحديث عن البنوك الإسلامية في ماليزيا في عام 1963 م، عندما بدأ الماليزيون المسلمون يهتمون بعمل آلية تقوم بادخار المال لتمكينهم من الحج حيث قاموا بتأسيس منظمة اسمها (تابونغحجي).

تأسست في نوفمبر عام 1962 وبدأت العمل رسميا سنة 1963، بعد نجاح هذا النموذج للادخار الإسلامي بدأ الاهتمام الحكومي بعمل البنوك الإسلامي مستقلة سنة 1981.

وأن البنوك الماليزية الإسلامية تتمتع بميزة تنافسية راسخة ومعترف بها وينمو في ظل محيط يتعزز باستمرارية البيئة التشغيلية والتنظيم، والأهم من ذلك دعم الحكومات المتعاقبة، فعلى مدى السنوات الماضية تضاعف حجم الأصول المصرفية الإسلامية في ماليزيا وتوسع من 228 مليار، وارتفعت في نهاية ديسمبر 2009 إلى 355 مليار في نهاية ديسمبر 2015.[1]

الجدول رقم (01-03): تطور مجموع الأصول والودائع والقروض في المصارف الإسلامية الماليزية للفترة ما بين 2008-2015

		2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الأصول	البنوك الإسلامية	181360	219848	253519	327686	367686	426430	455411	526347
	النوافذ الإسلامية	6740	8702	8867	8131	8268	7093	7027	9021
	مجموع الأصول	188099	28850	26232	328649	375954	433523	462438	535365
الودائع	البنوك الإسلامية	149932	181877	211877	261542	361537	345889	398041	399321
	النوافذ الإسلامية	4770	6962	5116	4845	4919	3058	2639	3340
	مجموع الودائع	154702	188838	216953	266387	306547	348947	400680	402661
القرو	البنوك	9998	128882	1540	1909	2276	24774	3296	3834

[1] ابتسام ساعد، رابح خوني، **التجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا تقييم أداء المصارف الإسلامية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد30، جامعة محمد خيضر بسكرة، سبتمبر2017، ص344.

	الإسلامية	**5**	**07**	**66**	**38**	**55**	**41**	**43**	**94**
	النوافذ الإسلامية	**574**	**654**	**508**	**446**	**397**	**428**	**532**	**974**
	مجموع القروض	**100432**	**128860**	**154575**	**191384**	**228052**	**27792**	**330174**	**384468**

المصدر: من وحدة العلوم السياسية جامعة محمد خيضر، بسكرة، ابتسام ساعد، أ–رابح خوني.

بلغ مجموع البنوك التجارية التي توجد فيها نوافذ إسلامية بماليزيا 14 بنكا تجاريا وعلى رأسها البنوك التجارية العالمية كبنك سيتي، بنك هيتاس بي، بنك ستاندراد وبنك بوميبترا وغيرها من البنوك التجارية المحلية.

إن الإقبال على البنك الإسلامي و النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية لم يتوقف على المسلمين فحسب بل إن عددا لا يستهان به من غير المسلمين أقبلوا على التعامل مع النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية.[1]

حسب إحصائيات بنك ماليزيا المركزي فإن نسبة 98%من البنوك التجارية الكبرى فتحت نوافذ إسلامية، وبلغت البنوك التجارية ذات النوافذ الإسلامية 13 بنكا تجاريا، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم: (01–04): عدد البنوك التجارية والإسلامية في ماليزيا

	1998	1999	2000	2001	2002	2003
عدد البنوك التجارية	25	23	21	14	14	13
عدد البنوك الإسلامية	01	02	02	02	02	02

المصدر: قطب مصطفى سانو": في أفاق التعايش بين المصرفية التقليدية و المصرفية الإسلامية– تجربة ماليزيا نموذجا، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر السنوي الرابع عشر حول المؤسسات الإسلامية المالية– معالم الواقع وأفاق المستقبل، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة أيام 15،16،17 2005 ماي، ص1568.

[1] محمد عبد الحكيم زعير، **واقع العلاقة بين البنوك الإسلامية والتقليدية**، ندوة نحو ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية، بنك دبي الإسلامي، رابطة الجامعات الإسلامية، بنك التنمية الإسلامية، 2005/05/03، ص13.

يبين الجدول **(01-04)** عدد البنوك التجارية والإسلامية في ماليزيا، حيث أخذت البنوك التجارية حصة من الحكومة الماليزية حيث بلغت 25 بنكا تجاريا كأكبر عدد لهذه البنوك سنة 1998.

بينما بلغ عدد البنوك الإسلامية بنكين إسلاميين خلال الفترة الممتدة من1999 إلى غاية 2003.

ثانيا: استخدامات الاقتصاد الإسلامي للتمويل الإسلامي:

اكتسب التمويل الإسلامي في ماليزيا قبولا عريضا بين السكان بغض النظر عن العرق أو الدين، حيث تشير تقديرات الصناعة أن غير المسلمين يشكلون أكثر من قاعدة عملاء المصارف الإسلامية، وتستخدم التمويلات المقدمة من المصارف الإسلامية بصورة أساسية لشراء السيارات والعقارات وكذلك لتمويل رأس المال العامل والاستثمار في الأوراق المالية، وتم توجيه الأموال التي تم الحصول عليها من المصارف لشراء مركبات النقل لسيارات الشخصيات بشكل رئاسي.

المطلب الثالث: التجربة الإماراتية في مجال فتح شبابيك إسلامية

تعتبر دولة الإمارات من أوائل الدول التي سارعت في تطبيق نموذج الصيرفة الإسلامية ، بحيث نحاول ان نتطرق في هذا المطلب إلى تجربة الامارات في فتح الشبابيك الاسلامية و نشأة بنك المشرق الإماراتي و تقييم تجربته في فتح شبابيك المعاملات المالية الإسلامية .

أولا: نشأة بنك المشرق الإماراتي :

يعتبر هذا البنك الأول من نوعه في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تم تأسيسه سنة 1967، يقوم هذا البنك بممارسة نشاطه من خلال مركزه الرئيسي في دبي، بالإضافة إلى وجود العديد من الفروع والشركات الزميلة والتابعة له موزع على مجموعة من الدول منها البحرين، الكويت، قطر، مصر، هون كونغ، الهند، بريطانيا وأمريكا وفي الجدول التالي يتم تلخيص أهم المعلومات عن هذا البنك.

جدول (01-05): معلومات حول بنك المشرق الإماراتي

رأس المال المصرح به	**7701690 درهم إماراتي**
الأسهم المصدرة	169000
الأسهم المصدرة	169000

القيمة الاسمية للسهم	10
عدد الموظفين	3500

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير المالية للبنك الإماراتي.

يبين لنا الجدول أعلاه معلومات عامة حول بنك المشرق الإماراتي، حيث يبين قيمة رأسمال المصرفي به، والأسهم التي بدأ بها البنك نشاطه بالدرهم الإماراتي، بالإضافة إلى عدد الموظفين بلغ 3500 موظف مع بداية عمل البنك.

كانت بداية تجربة هذا البنك بتقديم خدمات ومنتجات متوافقة والشريعة الإسلامية، وذلك من خلال إنشاء شركة مستقلة تابعة له برأس مال يقدر ب 500 مليون درهم تحت اسم "**بدر إسلامي**"، حيث كانت مهمتها الأساسية تمويل الشركات وتمويل المشروعات والصكوك ومنتجات أسواق المال بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، حيث تخضع هذه الشركة لرقابة هيئة شرعية تابعة لبنك المشرق مهمتها التأكد من صحة المعاملات المالية الإسلامية المقدمة للجمهور، أي إذا كانت تتطابق مع أحكام الشريعة الإسلامية أم لا.

أعلن "بدر الإسلامي" عن إطلاق "بدر الإسلامي للدخل" وذلك نتيجة الطلب المتزايد على المنتجات الإسلامية الملزمة بأحكام الشريعة الإسلامية، حيث لا يتم تمويل أي استثمارات إلا بموافقة هيئة الرقابة الشرعية لبدر الإسلامي، وقد اعتمد بدر الإسلامي على الاستثمار في الصكوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وبعد النجاح الذي حققه البنك نتيجة خدمات مالية إسلامية، قررت إدارة بنك المشرق التحول إلى البنوك الإسلامية أو البنك الإسلامي من خلال فتح نوافذ مالية إسلامية تابعة لها عبر 58 فرع من فروعها التجارية، بشرط أن تعمل بشكل مستقل البنك الرئيسي الأم وأن تكون خاضعة لرقابة هيئة شرعية وذلك تحت اسم " المشرق الإسلامي."[1]

[1] سندس ريحان باهي، **دراسة واقع فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية**، دراسة تجارب دولية رائدة في(الإمارات، ماليزيا، بريطانيا، نيجريا، الجزائر)، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسير ، تخصص إدارة مالية، 2018، ص78.

ثانيا: تقييم تجربة إنشاء شبابيك للمعاملات الإسلامية – بنك المشرق الإماراتي الإسلامي-

سيتم دراسة اثر إنشاء الشبابيك الإسلامية على أداء البنوك التجارية ببنك المشرق قبل وبعد إنشاء وفتح الشبابيك الإسلامية، وذلك من حيث السيولة، الربحية.

1- دراسة أثر فتح شبابيك إسلامية على سيولة بنك المشرق:

الجدول: رقم (01-06): يبين السيولة لبنك المشرق قبل فتح شبابيك إسلامية (2007-2009)

	قبل إنشاء شبابيك إسلامية		
	2007	2008	2009
كتلة النقدية والشبه النقدية	1770470	15889871	16483409
الودائع	53774517	66468448	63836996
النسبة	% 32.92	% 23.90	25.82%

المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير المالية لبنك المشرق

يظهر الجدول أعلاه السيولة لبنك المشرق قبل فتح نافذة إسلامية، حيث بلغت القيمة النقدية والشبه النقدية مابين 15 مليون إلى 17 مليون درهم إماراتي في الفترة الممتدة من 2007 إلى 2009، أما نسبة الودائع في نفس الفترة كانت تتراوح من 23% إلى 32% وهي نسبة متدنية تميزت بها هذه الفترة.

الجدول: رقم (01-07): سيولة بنك المشرق الإماراتي بعد فتح شبابيك إسلامية (2010-2013)

	بعد إنشاء شبابيك إسلامية			
	2010	2011	2012	2013
كتلة النقدية والشبه النقدية	27088875	31273422	22438354	20624086
الودائع	59368334	57488915	51250034	54648990
نسبة الودائع	47.12 %	%52.67	% 43.78	37.73 %

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على التقارير المالية لبنك المشرق

يظهر لنا الجدول أعلاه سيولة بنك المشرق الإماراتي في الفترة من2010 الى2013، حيث كانت كتلة النقدية والشبه النقدية تتراوح مابين 20 مليون إلى 31 مليون درهم، ونسبة الودائع تتراوح من 37 %إلى 52%، وكانت في 2013 متدنية إلى % 37.73، بعد أن كانت في 2010 47.12% وفي2011 52.67% وهذا قبل فتح شبابيك إسلامية.

من خلال الجدولين السابقين يمكن القول أن افتتاح شبابيك إسلامية تابع لبنك المشرق ساهم في زيادة سيولة لبنك المشرق.[1]

2- دراسة اثر إنشاء شبابيك إسلامية على ربحية بنك المشرق

يتمدراسة ربحية البنك من خلال الاعتماد على نسبة العائد على حقوق الملكية قبل وبعد فتح شبابيك إسلامية.

الجدول: رقم (01-08):عائد حقوق الملكية لبنك المشرق قبل إنشاء شبابيك إسلامية (2007-2009)

	قبل إنشاء شبابيك إسلامية		
	2007	2008	2009
الربح	480.043	506126	528089
حقوق الملكية	8.320.301	10724671	10911226
النسبة	% 5.76	4.83%	% 4.71

المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير المالية لبنك المشرق

يبين الجدول أعلاه ربحية البنك المرتبطة بحقوق الملكية، حيث كانت في الفترة الممتدة من 2007 إلى 2009 متناقضة أي قبل فتح البنك لشبابيك إسلامية.

[1] سندس ريحان باهي، مرجع سبق ذكره، ص79 .

الجدول: رقم (01-09): عائد حقوق الملكية لبنك المشرق بعد إنشاء نافذة إسلامية (2010-2013)

	بعد إنشاء شبابيك إسلامية			
	2010	2011	2012	2013
الربح	836602	861042	1370636	1327991
حقوق الملكية	12384982	12803850	13820255	14537499
النسبة	% 6.75	% 6.72	% 9.91	9.13 %

المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير المالية لبنك المشرق

من خلال الجدول نلاحظ أن ربحية البنك المرتبطة بحقوق الملكية في الفترة ما بين 2010 إلى 2013 كانت متزايدة باستمرار من سنة إلى أخرى.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نلخص التجربة الإماراتية بفتح نوافذ إسلامية في بنوكها التجارية فيما يلي[1]:

- إن الفكرة المستحدثة في إنشاء نوافذ إسلامية تابعة للبنوك التجارية أدت إلى حدوث تحسن كبير في جميع مؤشرات الدراسة(السيولة، الربحية) لبنك الإمارات الإسلامي؛
- فتح نوافذ إسلامية تابعة للبنوك التجارية هو الأفضل من حيث تقديم خدمات مالية إسلامية ويظهر ذلك من خلال سيولة البنك الربحية؛

نجاح فكرة فتح نوافذ إسلامية دفع بالبنوك التجارية الإماراتية إلى تبني هذه الفكرة مكانة البنوك التجارية الإماراتية من تجاوز الأزمة المالية العالمية.

[1] سندس ريحان باهي، مرجع سبق ذكره، ص81.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا التي تناولنا فيها موضوع التحول إلى الصيرفة الإسلامية، وذلك عن طريق الشبابيك الإسلامية، ومما ساعد على إحياء الصيرفة الإسلامية المعاصرة هو توفر الظروف الاقتصادية حيث أن الصيرفة الإسلامية أكدت قدرتها على استيعاب الصدمات، وأظهرت بأنها أقل المتضررين بانعكاسات الأزمات المالية بفضل انضباطها في إدارة أصولها المالية.

وتعتبر الشبابيك الإسلامية خطوة تمهيدية لممارسة البنوك التجارية للعمل المصرفي الإسلامي، حيث أن الشبابيك الإسلامية هي عبارة عن وحدات مالية تابعة للبنوك التجارية وتسمح بممارسة عملها تحت رقابة هيئة شرعية مختصة تابعا للبنوك التجارية تساعد على المحافظة على العملاء الحالية للبنك وجذب المزيد من العملاء الذين يرغبون في التعامل بأحكام الشرع الإسلامي.

ورغم المعيقات التي تواجه فتح فروع والشبابيك الإسلامية بالبنوك التقليدية استطاعت أن تحقق نجاحا فهي عاملا مهما لجذب العملاء ونشر ثقافة الصيرفة الإسلامية من خلال فتح فروع وشبابيك تابعة للبنوك التجارية وهو ما سوف نتطرق إليه في الفصل التطبيقي من خلال دراسة على مستوى البنك الوطني الجزائري BNA وكالة المدية.

الفصل الثاني: دراسة حالة الشبابيك الإسلامية للبنك الوطني الجزائري

-وكالة المدية-

تمهيد:

بعد أن رأينا صيغ التمويل في البنوك الإسلامية وكيفية تطبيقها وذلك كدراسة نظرية، سوف نرى في هذا الفصل كيفية تطبيق هذه الصيغ في الأنشطة التمويلية للمصارف الإسلامية من خلال إحدى الصيغ المطبقة بالبنك محل الدراسة، وذلك كدراسة تطبيقية، لنرى مدى تركيز أو تنوع أنشطة المصارف الإسلامية في استخدام هذه الصيغ، وقد اخترنا لهذه الدراسة–كنموذج– البنك الوطني الجزائري BNA وكالة المدية، بحيث يعتبر البنك الوطني الجزائري BNA البنك الوحيد في الجزائر الذي يقدم خدمات مصرفية تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية وذلك من خلال فتح نوافذ خاصة بالتعاملات الإسلامية، وسنحاول في هذا الفصل التطبيقي توضيح أهم العناصر التي سبق ذكرها في الجانب النظري بدراسة كاملة ونموذج تطبيقي لاتفاقية فتح حساب توفير إسلامي بوكالة البنك الوطني الجزائري BNA –المدية–.

ومما سبق سوف نتطرق في دراستنا إلى النوافذ الإسلامية في البنك الوطني الجزائري BNA –وكالة المدية–، وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: بطاقة تعرف البنك الوطني الجزائري BNA

المبحث الثاني: صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في البنك الوطني الجزائري–وكالة المدية–

المبحث الثالث: اتفاقية فتح حساب توفير الإسلامي بالبنك الوطني الجزائري–وكالة المدية–

المبحث الأول: بطاقة تعريف البنك الوطني الجزائري

يعتبر البنك الوطني الجزائري من أهم البنوك على المستوى الوطني لما له من أهمية اقتصادية واجتماعية، وهو يعتبر حسب القانون التجاري شخص معنوي يقوم بعمليات خاصة بجمع رؤوس الأموال من الأشخاص وكذلك يضع تحت تصرف الزبائن وسائل الدفع وتسييرها ويمكن تقديم البنك الوطني الجزائري من خلال التطرق إلى نشأته وبعض المعلومات المتعلقة بالبنك من نشأة وتعريف ثم سنتناول وكالة المدية 851، بالدراسة والهيكل التنظيمي لها ثم الوظائف والأهداف.

المطلب الأول: نشأة وتأسيس البنك الوطني الجزائري

سوف نتطرق في محتوى هذا المطلب إلى التعريف بالبنك الوطني الجزائري بالإضافة إلى تأسيسه وهيكله التنظيمي.

اولا: التعريف بالبنك الوطني الجزائري

إذ يمكننا القول أن البنك الوطني الجزائري يعتبر من بين المصارف للقطاع العام الجزائري وهو أول مصرف تأسس في تاريخ النظام المصرفي بعد تأميم القطاع المصرفي سنة 1966 لكي يحل محل المصارف الفرنسية: فكان تأسيس المصرف توسيع لدائرة النظام المصرفي بعد خروج الاستعمار الفرنسي من الجزائر، بحيث تخصص هذا المصرف في قطاع الصناعة والنقل باستثناء القطاع البحري وكذا مجال التجارة والتوزيع، يحتل البنك الوطني الجزائري مكانة معتبرة في الجهاز المصرفي الجزائري باحتوائه على وظائف وخدمات وأنشطة متنوعة تساهم في تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني إذ يتفرغ إلى عدة وكالات تقدر بـ 214 وكالة عبر التراب الوطني من بينها وكالة المدية 851، كما يحتوي على 2.5 مليون زبون من الخواص والمؤسسات الناشطة بمختلف أحجامها.[1]

ثانيا: نشأة وتأسيس البنك الوطني الجزائري

تأسس البنك الوطني الجزائري بموجب المرسوم 178/66[2] بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية ليقوم بمهام البنوك الأجنبية التالية:

- القرض الصناعي والتجاري CIC؛
- بنك باريس والدول الهولندية BPPB؛

[1] الوظائف الداخلية للبنك الوطني الجزائري_وكالة المدية_.

[2] Société interbancaire de formation, système bancaire Algérien. P16 .

- البنك الوطني من أجل الصناعة والتجارة في الجزائر BNCIA؛
- القرض الجزائري التونسي CFAT؛

على الرغم من أنها أسست على شركة وطنية برأس مال 20 مليون دينار جزائري، إلاّ أن هذه الوضعية أخلت بعض الشيء بمفهوم الشركة الوطنية من خلال المادة السابعة سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدره 5% ويمكن أيضاً أن يصل إلى حد مبلغ مساهمة الدولة في رأسماله.

وتم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأسمال البنك بحلول عام 1970م، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك الدولة، حسب القانون الأساسي فإن جميع البنوك تسير من قبل رئيس مدير عام ومجلس الإدارة من مختلف الوزارات ويعمل كبنك ودائع قصيرة وطويلة الأجل وتمويل مختلف حاجيات الاستغلال والاستثمارات لجميع الأعوان الاقتصادية لجميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة والزراعة...الخ.

كما أنه من الممكن أن تقوم بـ:

- إعطاء ضمانات في مجال الصفقات العمومية؛
- تمويل التجارة الخارجية؛
- قبول الودائع بكل أشكالها؛
- إعطاء قروض وتسبيقات بدون ضمانات؛
- العمل كمراسل للبنوك الخارجية؛
- خصم وشراء أو أخذ في محفظة كل الأوراق التجارية وكل منتجات الخزينة العمومية...الخ وحتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأي بنك تجاري إلى أنه كان له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي يحد الدعم المالي والقروض وهذا تسبيقاً لسياسة الحكومة في هذا المجال؛
- وفي 16 فيفري 1986 أصبح البنك الوطني الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم، تسير وفقا القوانين 01/88 و03/88 و04/88 لـ 12 جانفي 1988، وقانون 19/88 لـ 21 جوان 1988 وقانون 177/88 لـ 28 ديسمبر 1988 وبالقانون التجاري.[1]

[1] دهيلي الطيب، **دور البنوك في تمويل المؤسسات الاقتصادية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003–2004، ص98.

وبقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري وبالاختصار BNA، وبقي المقر الاجتماعي بالجزائر بـ 8 شارع تشيجيفارا وحددت مدته بـ 99 سنة ابتدءا من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري.

وينقسم رأسمال البنك الوطني الجزائري والذي حدد في أول جمعية تأسيسية بمليار دينار دج مقسم إلى ألف سهم، قيمة كل سهم مليون دج ومقسمة بين:

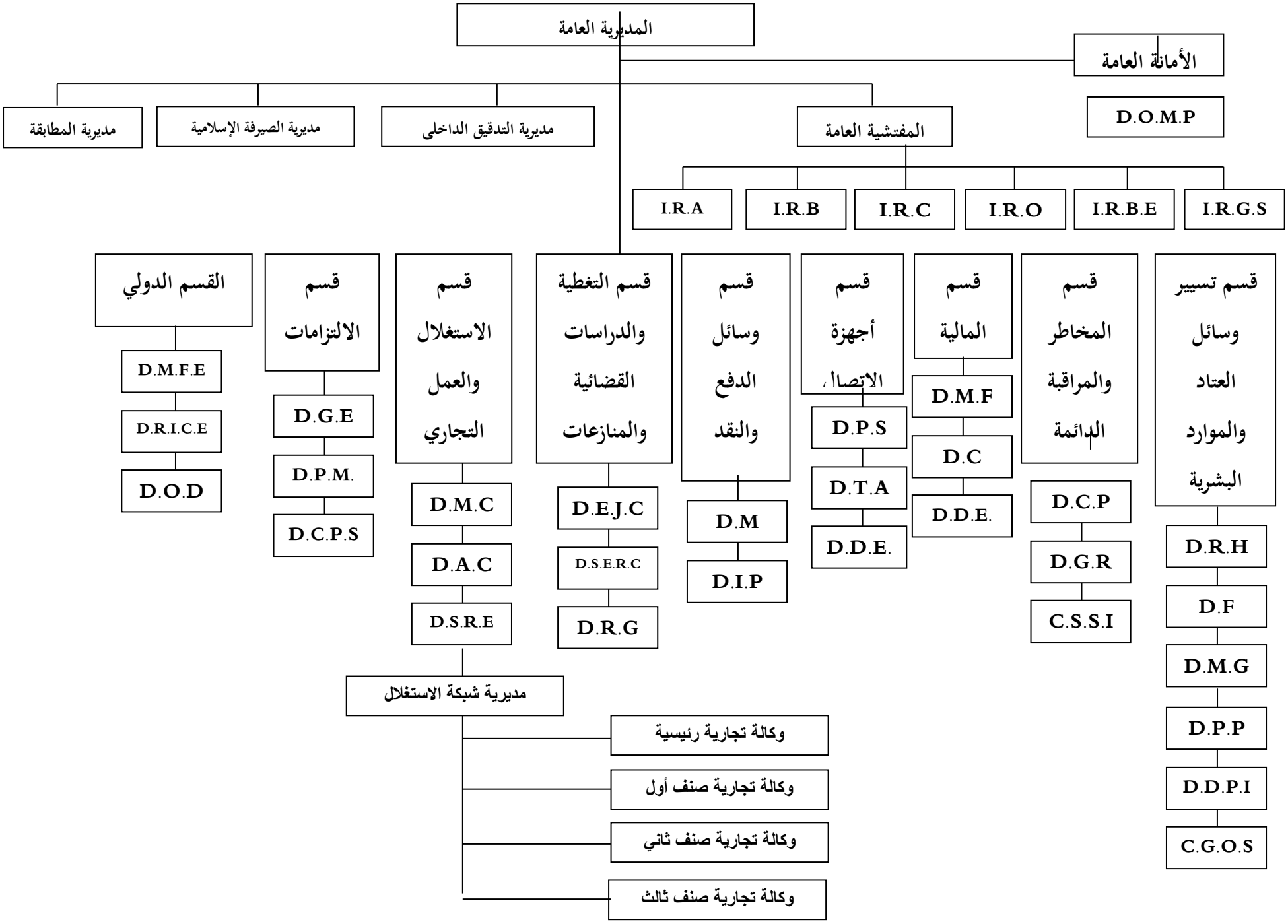
- حصة من 1 إلى 350 مكتب فيها صندوق المساهمة "وسائل الإنتاج"؛
- من 351 إلى 700 حصة مكتب فيها من صندوق المساهمة "المناجم والمحروقات، الهيدروليك"؛
- من 701 إلى 900 حصة مكتب فيها صندوق المساهمة " الصناعات الغذائية"؛
- من 901 إلى 1000 حصة مكتب فيها صندوق المساهمة " الصناعات المختلفة".

ثالثا: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

يعتبر التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك، وهذا لأنه يحدد مسؤولية لكل هيئة داخل هذا النظام يبين دورها، ونجد على رئاسة النظام الهيكلي للبنك الوطني الجزائري، مجلس الإدارة بقيادة رئيس المديرية العامة، والأمانة العامة، حيث تقوم بالتنسيق في مختلف هيئات هذا التنظيم كما يكون هذا المجلس على صلة دائمة بلجنة المساهمين في البنك والنقابة الوطنية لعمال المؤسسة، كما يضم هذا التنظيم الهيكلي خلية للمراقبة الداخلية والتدقيق، حيث تتولى جميع الأعمال وحسابات البنك.

ونجد أيضا المفتشية العامة ومديرية الدراسة القانونية والمنازعات القضائية التي تختص بالشؤون القانونية والقضائية للبنك، هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد مختلف التقسيمات الإدارية للبنك، فنجد المديرية المركزية الجهوية التي تضم مديريات شبكات الاستغلال، حيث تضم هذه الأخيرة مجموع الوكالات الرئيسية، وتعد الوكالة البنية الأساسية في نظام البنك، ويكون الهيكل التنظيمي كما يمثله الشكل الآتي:

الشكل رقم (02-01): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري



1- الهياكل الملحقة بالمديرية العامة :

1-1-الأمانة العامة :

- مديرية تنظيم المناهج والإجراءات DOMP؛
- مديرية الصيرفة الإسلاميةDF؛
- مديرية المطابقة D Conformité.

1-2-المفتشية العامة:

- المفتشية الجهوية- الجزائر العاصمة I.R.A؛
- المفتشية الجهوية- البليدة I.R.B؛
- المفتشية الجهوية- قسنطينة I.R.C؛
- المفتشية الجهوية- وهران I.R.O؛
- المفتشية الجهوية- بجاية I.R.BE؛
- المفتشية الجهوية- الجنوب الكبير I.R.GS؛
- مديرية التدقيق الداخليDAI.

1-3-الهياكل التابعة للقسم الدولي:

- مديرية التحركات المالية مع الخارجDMF ؛
- مديرية العلاقات الدولية والتجارة الخارجية DRICE؛
- مديرية العمليات المستندية DO.

1-4-الهياكل الملحقة بقسم الالتزامات:

- مديرية المؤسسات الكبرى DGE؛
- مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطةDPME؛
- مديرية القروض لأفراد والقروض الخاصة DCPS.

1-5-الهياكل الملحقة بقسم الاستغلال والنشاط التجاري:

- مديرية التسويق والاتصال DMC؛
- مديرية التنشيط التجاري DAC؛
- مديرية دعم شبكة الاستغلال DSRE.

1–6–الهياكل الملحقة بقسم التحصيل والدراسات القانونية والمنازعات :

- مديرية الدراسات القانونية والمنازعات DEJC؛
- مديرية المتابعة والتغطية وتحصيل القروض DSERC؛
- مديرية تحصيل الضمانات DRG.

1–7–الهياكل التابعة لقسم وسائل الدفع والنقد :

- مديرية النقد DM؛
- مديرية وسائل الدفع DIP.

1–8–الهياكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام :

- مديرية الإنتاج والخدمات DPS؛
- مديرية التكنولوجيات والهندسة DTA؛
- مديرية تطوير الدراسات والمشاريعDDEP.

1–9–الهياكل الملحقة بقسم المالية :

- مديرية السوق المالي DMF؛
- مديرية مراقبة التسييرDCG؛
- مديرية المحاسبةDC.

1–10–الهياكل التابعة لقسم المخاطر والمراقبة الدائمة :

- مديرية المراقبة الدائمة DCP؛
- مديرية تسيير المخاطر DGR؛
- خلية أمن الأنظمة المعلوماتية CSSI.

1–11–الهياكل الملحقة بقسم تسيير وسائل العتاد والموارد البشرية :

- مديرية الموارد البشرية DRH؛
- مديرية التكوين DF؛
- مديرية الوسائل العامة DMG؛
- مديرية المحافظة على الأملاك DPP؛
- مديرية تطوير التراث العقاري DPPI؛

- مركز تسيير الخدمات الاجتماعية CGOS.

1-12-شبكة الاستغلال :

تضم شبكة الاستغلال للبنك الوطني الجزائري 19 مديرية جهوية للاستغلال، تشرف على 217 وكالة تجارية من مختلف الفئات، موزعة عبر كافة التراب الوطني.

المطلب الثاني:مهام وخدمات البنك الوطني الجزائري

سوف نتناول في هذا المطلب المهام التي يقوم بها البنك الوطني الجزائري بالإضافة إلى الخدمات التي يقدمها هذا الأخير للجمهور.

أولا: مهام البنك الوطني الجزائري

يقوم البنك الوطني الجزائري بمهام كل بنك يستلزم الودائع من الجمهور ويقوم بالخدمات المهنية للمؤسسات كما جاء في المادة الثانية[1] من القانون الأساسي للبنك.

كما يقوم بالتعامل مع كل البنوك التجارية المتعارف عليها في المهنة البنكية وكل عمليات الصرف مع العملات الأجنبية وعمليات القرض في إطار التشريع المعمول به والقوانين التي تنظم عمل البنوك في الجزائر ونذكر خاصة قانون النقد والقرض.

كما أنه يمكن أن يكتب على أي شكل كان أي مساهمة في كل مؤسسة أو شركة وطنية أو أجنبية التي يكون موضوعها مشابه أو يمكن من تطوير عمليات البنك الخاصة.

وعليه من الممكن أن يعمل لوحده أو بالتعاون مع مؤسسات أخرى مباشرة أو غير مباشرة في الجزائر أو في الخارج على أي شكل كان وكل العمليات التي تدخل في حيز نشاطه.

ثانيا: الخدمات التي يقدمها البنك الوطني الجزائري

تتعدد الخدمات المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري من خدمات للأفراد إلى خدمات المؤسسات وخدمات للمهنيين.

1- الخدمات البنكية للأفراد:

1-1-القروض العقارية: وهي:

- قرض لتهيئة مسكن؛

[1] حبيب علي، **حوكمة الجهاز المصرفي ودوره في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة تنس**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وأسواق مالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، 2015، ص91.

- قرض عقاري بنية فائدة مدعمة (شراء مسكن ترقوي مدعم)؛
- قرض لشراء مسكن جديد جاهز؛
- قرض لشراء مسكن ترقوي بصيغة البيع على المخطط؛
- قرض بنسبة فائدة مدعمة لبناء مسكن فردي منجز ضمن مشروع سكني جماعي في منطقة الجنوب أو الهضاب العليا؛
- قرض لتوسيع مسكن؛
- قرض بنسبة فائدة منخفضة لشراء مسكن ترقوي جماعي بصيغة البيع على مخطط؛
- قرض لشراء مسكن لدى أحد الأفراد؛
- قرض لبناء مسكن فردي؛
- قرض بنسبة فائدة مدعمة لبناء مسكن ريفي.

1–2–القروض الاستهلاكية: وهي:

- قرض السيارة؛
- قرض الرفاهية.

1–3– التوفير والاحتياط:

- سند الصندوق؛
- دفتر التوفير بفائدة؛
- دفتر التوفير بدون فائدة؛
- إيداع لأجل؛
- دفتر التوفير المغناطيسي؛
- حساب التوفير للصغار–مستقبلي–.

1–4– التوفير والتقاعد:

سواء للأجراء أو الفلاحين أو تجار يمنح البنك الوطني الجزائري إمكانية شراء أسهم في صندوق دعم الاستثمار والشغل، بحيث تمكن هذه الأسهم من رفع وزيادة رأسمال المدخر والاستفادة من المردود بالإضافة إلى علاوة تمنح بعد التقاعد.

1-5-الخدمات الائتمانية والبنك عن بعد:

- البنك الإلكتروني؛
- خدمات الشباك البنكي عن طريق الهاتف.

ثانيا: الخدمات البنكية للمهنيين

2-1- بنك عن بعد:

- البنك الإلكتروني؛
- خدمة الشباك عن طريق الهاتف المحمول؛
- جهاز الدفع الإلكتروني؛
- تحويل الأجور عن طريق خدمة تبادل المعطيات الآلية.

2-2- التمويل:

- القروض متوسطة المدى؛
- القروض طويلة المدى.

2-3- القروض المدعمة من قبل الدولة:

- قرض ANGEM؛
- قرض CNAC؛
- قرض ANSEJ.

2-4-الاستثمار:

- إيداع لأجل؛
- سند الصندوق.

ثالثا: الخدمات البنكية للمؤسسات الكبيرة

3-1- بنك عن بعد:

- البنك الإلكتروني؛
- خدمة الشباك البنكي عن طريق الهاتف النقال؛
- تحويل الأجور عن طريق خدمة تبادل المعطيات الآلية؛
- جهاز الدفع الإلكتروني.

3-2- قروض الاستثمار:

- القروض متوسطة المدى؛
- القروض طويلة المدى؛
- القرض الإيجاري.

3-3- الاستثمار:

- سند الصندوق؛
- إيداع لأجل.

3-4- قروض الاستغلال:

- قروض الصندوق؛
- قروض بإمضاءات.

3-5- التجارة الخارجية:

- التوطين المسبق؛
- الدفع المستندي؛
- القرض المستندي؛
- الضمانات الدولية؛
- التحويلات الدولية؛
- التصدير من غير المحروقات.

رابعا: الخدمات البنكية للمؤسسات/ الصناعات الصغيرة والمتوسطة

4-1- الاستثمارات:

- سند الصندوق؛
- إيداع لأجل.

4-2- بنك عن بعد:

- البنك الإلكتروني؛
- تحويل الأجور عن طريق خدمة تبادل المعطيات الآلية؛
- خدمة الشباك البنكي عن طريق الهاتف النقال؛

- جهاز الدفع الإلكتروني.

4-3- قروض الاستغلال:

- قروض الصندوق؛
- قروض بإمضاءات.

4-4- قروض الاستثمار:

- القروض متوسطة الأجل؛
- القروض طويلة الأجل؛
- القرض الإيجاري.

4-5- التجارة الخارجية:

- التوطين المسبق؛
- الدفع المستندي؛
- القرض المستندي؛
- الضمانات الدولية؛
- التحويلات الدولية؛
- التصدير من غير المحروقات.

4-6- القروض المدعمة من الدولة:

- قرض ANGEM؛
- قرض CNAC؛
- قرض ANSEJ.[1]

المطلب الثالث: تقديم البنك الوطني الجزائري–وكالة المدية–

إن محل دراستنا هو البنك الوطني الجزائري عموماً ووكالة المدية هي إحدى الوكالات الموزعة عبر التراب الوطني وهي المصدر الذي زودنا بالمعلومات والمعطيات المختلفة حول البنك، وبذلك سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تقديم البنك الوطني الجزائري–وكالة المدية851- من خلال الوظائف والأهداف والهيكل التنظيمي:

[1] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري www.bna.dz تاريخ الإطلاع 14-05-2022.

أولا: التعريف بالبنك الوطني الجزائري BNA–وكالة المدية851–

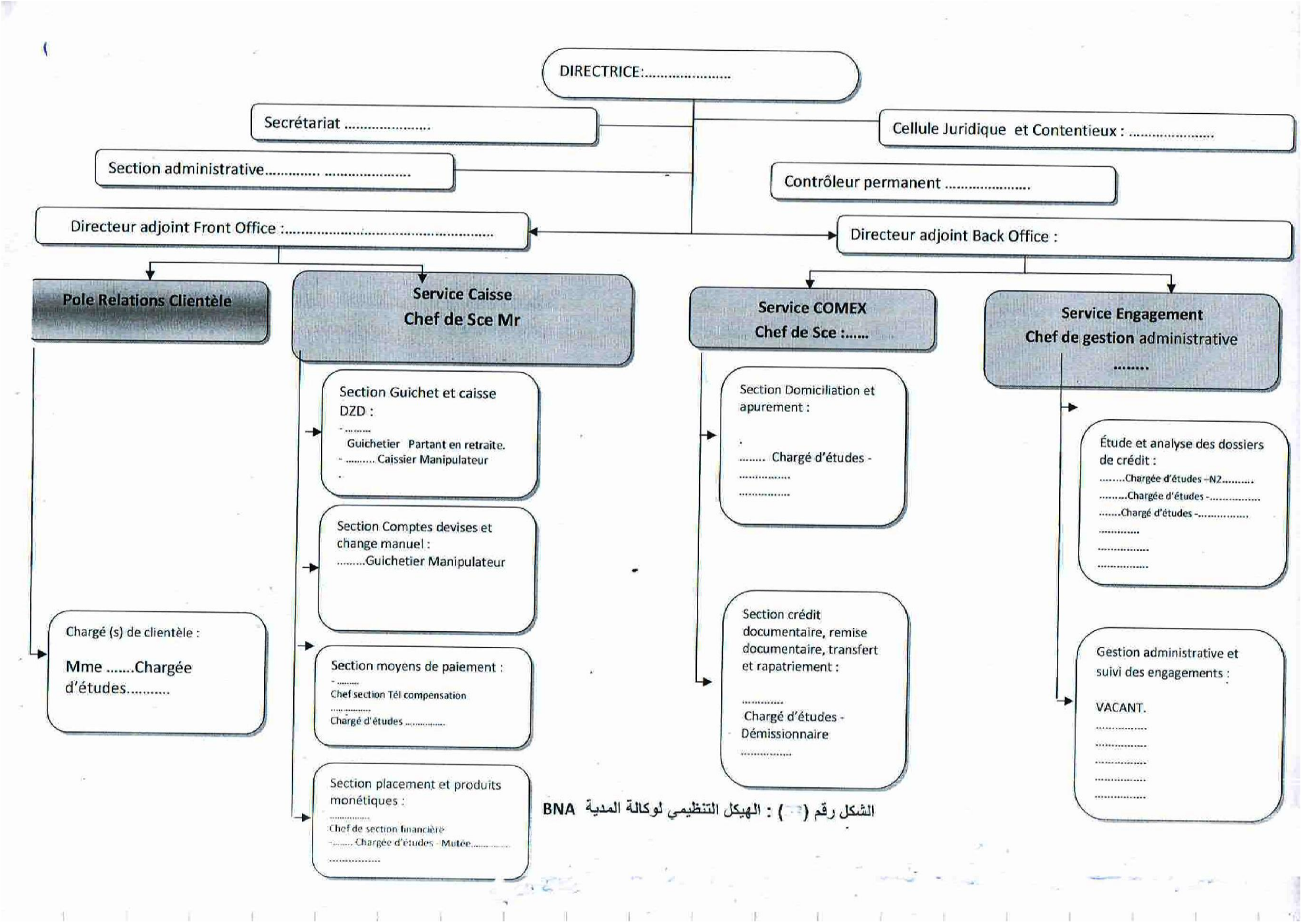
تعتبر وكالة البنك الوطني الجزائري BNA المتواجدة بحي الأخوة باشن وسط المدينة هي وحدة من أهم الفروع الرئيسية للبنك الوطني الجزائري حيث يمتاز البنك بمحدودية اتخاذ القرارات وكذا تمتاز باستقلالية محدودة وتقوم هذه الوكالة بجميع العمليات التجارية منها إقراض تمويل التجارة الخارجية، توظيف الأموال، استقبال الزبائن، وجعل الخدمات البنكية متاحة للجميع بالإضافة إلى التجربة الجديدة التي استحدثها البنك الوطني الجزائري–وكالة المدية– وهي المعاملات المالية الإسلامية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.[1]

ثانيا: الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الوطني الجزائري–وكالة المدية–

يهدف الهيكل التنظيمي الحالي للوكالات إلى تحسين نوعية الخدمات المقدمة عن طريق توحيد جهود الوكالة مثل: حسن استقبال العملاء، تلبية حاجاتهم في أسرع وقت وبأرقى الوسائل والشكل الآتي يوضح ذلك:

[1] الوظائف الداخلية للبنك الوطني الجزائري–وكالة المدية–.

الشكل رقم (02-02): الهيكل التنظيمي لوكالة المدية BNA



الشكل رقم ( ) : الهيكل التنظيمي لوكالة المدية BNA

ثالثا: وظائف وأهداف البنك الوطني الجزائري –وكالة المدية851–

تتعدد وظائف وأهداف البنك الوطني الجزائري وكالة المدية ونذكر منها:[1]

1– وظائف وكالة BNA –المدية 851–:

تقوم وكالة المدية بوظائف ومهام وذلك عن طريق الوسائل البشرية والمادية المتاحة بالإضافة إلى معالجة برامج البنك الوطني الجزائري المسطرة وفقاً للتشريعات البنكية في إطارها القانوني ومن أهم وظائفها ما يلي:

- قبول الودائع بمختلف أنواعها؛
- استلام وتحويل السندات وتغطية جميع التحولات؛
- عمليات الصرف والتجارة الخارجية؛
- القيام بعمليات الإقراض بمختلف أنواعه مثل تسبيقات دون الضمانات؛
- استقبال التسديد نقداً.

2– أهداف وكالة BNA –المدية 851–:

إن وكالة BNA المدية كغيرها من الوكالات التي سعت إلى تحقيق أرباح واحتلال مكانة وكيان مرموق وسمعة جيدة وسط الجهاز المصرفي كله وأن هذه الأخيرة لها مجموعة من الأهداف المسطرة المنطلقة من وراء وظائفها نذكر منها:

- تحقيق أكبر ربح ممكن لضمان البقاء والاستمرار؛
- جذب أكبر عدد من الزبائن وتقديم أرقى الخدمات لهم حفاظاً على سمعتهم؛
- المساهمة في تنمية وتمويل الاقتصاد الوطني.

[1] مقابلة مع السيد نسيم بن صالح، المكلف بالزبائن بالبنك الوطني الجزائري، المدية، يوم 2022/05/08.

المبحث الثاني: صيغ التمويل المطبقة بالبنك الوطني الجزائري BNA–وكالة المدية–

يعتبر البنك الوطني الجزائري BNA بوكالة المدية الوحيد من نوعه الذي يقوم بتقديم خدمات بنكية تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية حيث كانت الانطلاقة الفعلية لنشاط صيغ التمويل الإسلامي (القرض الإسلامية) بالبنك الوطني الجزائري BNA–وكالة المدية– من خلال نافذته الإسلامية في **29 سبتمبر 2020**، ويوجد بالنافذة الإسلامية بالبنك موضوع الدراسة ثلاث (3) صيغ وهي:

1– المرابحة ← للعقار
المرابحة ← للسيارات
المرابحة ← للتجهيزات

2– دفتر التوفير الإسلامي.

3–التمويل بالإيجار.

والذي سوف نتطرق إليه بالتفصيل في هذا المبحث بناءاً على المعلومات المقدمة لنا من طرف المؤطر بالبنك– المكلف بالزبائن السيد نسيم بن صالح أثناء مقابلتنا به.

المطلب الأول: صيغ التمويل بالمرابحة

تتعدد صيغ التمويل بالمرابحة في البنك الوطني الجزائري BNA –وكالة المدية– بين ثلاثة أنواع تتمثل في المرابحة للعقار والمرابحة للسيارات بالإضافة إلى المرابحة للتجهيزات وسوف نتناول كل منها على حدى في هذا المطلب.

أولا:المرابحة للعقار

1– تعريف المرابحة بالعقار (قروض السكنات الجاهزة):

قروض السكنات الحاضرة هي صيغة تمويل تتيح للزبون اقتناء عقار سكني " المرابحة للعقار" وهي عبارة على عقد بيع بسعر تكلفة يضاف إليه هامش ربح معروف ومتفق عليه بين الزبون " المشتري" والمشترك ويمكن أن يكون "الزوج، الزوجة" والبنك "البائع".[1]

يعد البنك الوطني الجزائري BNA كأول مشتري تجاه "البائع" وكبائع تجاه "الزبون"، فيقوم البنك بشراء العقار نقداً من البائع وإعادة بيعه لزبون بهامش فائدة معروف ومتفق عليه مع المشتري.

[1] عزت الخياط عبد العزيز، أدوات الاستثمار في الفقه الإسلامي، د ت ن، د د ن، ص 56.

بمعنى: أن هذه القروض تكون قروض لسكنات جاهزة فقط ليست قروض لسكنات قيد الإنجاز أو لم يتم إنجازها بعد أي تكون جاهزة وقابلة للسكن مباشرة بعد عملية شراء البنك للمسكن يمكن للزبون " المشتري" السكن مباشرة.

لكي يقوم البنك الوطني الجزائري بتقديم قروض للسكنات الجاهزة يجب أن تكون من طرف ممول في مجال البناء قام بإنجازها برأسماله الخاص "دون اقتراض" وتكون في قرض تمويل الكلاسيكي "تقليدي" أو من طرف مواطن خاص يملك عقد ملكية المسكن وغير مرهون أو جهة أخرى.

2– خطوات إجراء قروض السكنات الجاهزة " المرابحة للعقار":

يتقدم الزبون للبنك أي النافذة الإسلامية في البنك الوطني الجزائري–المدية– بطلب شراء مسكن جاهز بصيغة المرابحة للعقار ويقول أنه يوجد منزل لشخص معين "أي مواطن خاص عادي أو من طرف ممول".

يأتي الشخص صاحب المسكن الجاهز للبنك ويقوم البنك بإجراء عملية المحاكاة مع صاحب المنزل بشرط أن يكون المنزل بعقد ملكية وغير مرهون لجهة أخرى.

ملاحظة: تقوم عملية المحاكاة مع 3 أطراف بين قروض سكنات جاهزة.

- **البنك:** بائع بالنسبة للزبون؛
- **الزبون:** الذي يرغب في اقتناء السكن؛
- **البائع:** صاحب السكن الذي يملك عقد ملكية السكن.

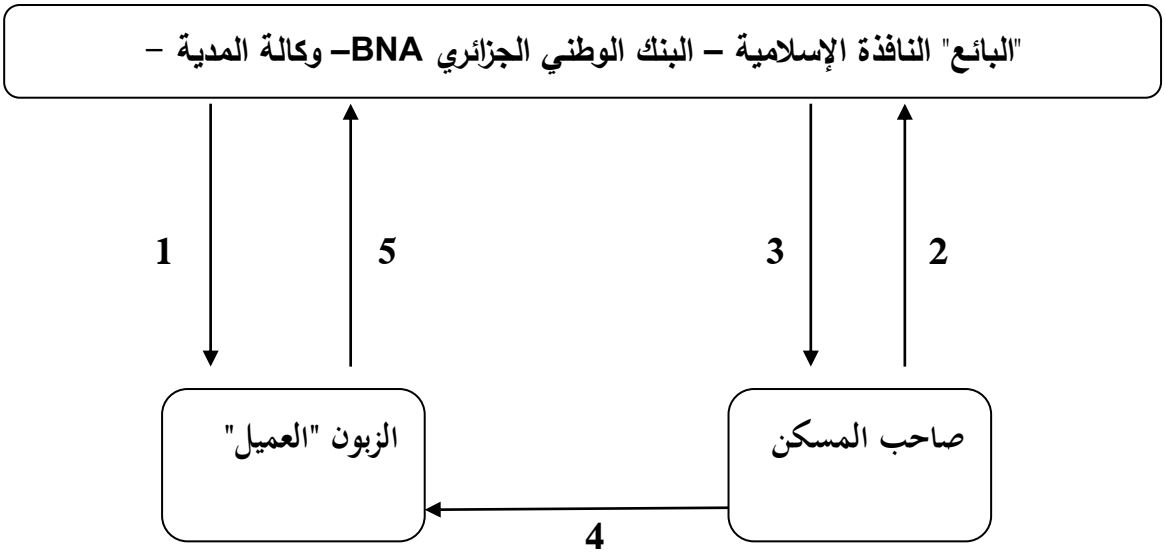
شراء المسكن الجاهز من طرف البنك بعد عملية الاتفاق بين صاحب المسكن والبنك– نافذة إسلامية– بالبنك حيث يقدم له مبلغ المسكن دفعة واحدة من خلال شيك عن طريق "محضر قضائي"، أي العقار في حيازة البنك– نافذة إسلامية–.

تسليم البنك المسكن الجاهز للزبون"مشتري" المتوفرة فيه شروط تقديم قرض المرابحة للعقار.

دفع الأقساط أو دفع أقساط القروض من طرف المشتري "الزبون" للبنك شهريا "دون أن يضع البنك توظيف لدخل الزبون"[1]، والشكل التالي بوضوح خطوات منح قرض بصيغة المرابحة للعقار:

[1] مقابلة مع السيد نسيم بن صالح، المكلف بالزبائن بالبنك الوطني الجزائري BNA وكالة المدية، في 08-05-2022.

شكل رقم (02–03): خطوات منح القروض بصيغة المرابحة للعقار



المصدر: البنك الوطني الجزائري BNA –وكالة المدية–

1–يقدم طلب شراء مسكن جاهز؛

2– يتقدم صاحب المسكن للبنك لإجراء عملية المحاكاة؛

3– بعد عملية الاتفاق بين نافذة إسلامية ب BNA–المدية– وصاحب المسكن يتم دفع مبلغ سكن من طرف نافذة إسلامية ب BNA لصاحب السكن؛

4– تسليم المسكن لزبون النافذة إسلامية ببنك BNA–المدية–؛

5– دفع أقساط ثابتة شهرية.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعطيات المقدمة من طرف المؤطر بالبنك.

3–الشروط الواجب توفرها في العميل أو طالب القرض صيغة المرابحة للعقار:

من بين الشروط الواجب أن تتوفر في الزبون هي:

- يشترط أن يكون من جنسية جزائرية؛
- أن يكون سنه أقل من 75 سنة؛
- أن يكون صافي دخل العميل "الزبون" سيادي او يفوق أربعين ألف دينار 40000.00 دج؛
- يجب أن يكون عقد عمل الزبون " العميل" غير محدد المدة أي ليس عمل مؤقت بمدة وذلك لتجنب الخطر؛
- الأهلية القانونية– الحالة الصحية للزبون–.

❖ **شروط أخرى:**

أ) **نسبة هامش الربح:** نسبة هامش الربح الذي يتحصل عليه البنك تقدر ب7% على طول مدة حياة القرض يبقى ثابت لا يتغير مهما تغير دخل الزبون بالزيادة أو النقصان، يبقى مبلغ الأقساط ثابت في القرض الإسلامي بصيغة المرابحة للعقار؛

ويكون الاقتطاع على حسب مدة القرض وعلى حسب دخل الزبون وعلى حسب سن الزبون لأنه لا يمكن إعطاء قرض لأشخاص تفوق أعمارهم على 75 سنة؛

ب) **نسبة هامش الجدية:** يقصد به نية الزبون تجاه البنك أي إذا يرغب الزبون "العميل" في العمل أو لا بمعنى أن الزبون "العميل" ملتزم بدفع أقساط القرض ويرغب في العمل مع النافذة الإسلامية أم لا وتقدر نسبة هامش الجدية ب 10%.

تدفع هذه النسبة "نسبة هامش الجدية" في بداية إبرام العقد من طرف الزبون "العميل" للنافذة الإسلامية بنك BNA المدية في البداية وعند فتح حساب الزبون "العميل" من طرف النافذة الإسلامية.[1]

- **ملاحظة:**

في صيغة المرابحة للعقار "في شراء السكنات الجاهزة" لا تضع النافذة الإسلامية ببنك الوطني الجزائري BNA –المدية– توظيف لدخل الزبون "العميل".

أي يقوم العميل "الزبون" في آخر الشهر بالتوجه نحو النافذة الإسلامية بالبنك BNA–المدية– ودفع أقساط القرض مع نسبة الفائدة دون أن تقوم النافذة الإسلامية بالبنك بتوظيف الدخل.

4– كيفية عمل المراجعة للعقار:

- أن يختار العميل "الزبون" العقار الذي يرغب ي الحصول عليه؛
- يقوم البنك بشراء العقار من المرقي العقاري أو من عند الأفراد بشرط عقد ملكية المسكن؛
- يقوم البنك ببيعه للعميل "الزبون" الذي يرغب في الحصول على العقار بهامش ربح متفق عليه مسبقاً؛
- سعر بيع العقار موزعاً على فترة تصل إلى 40 سنة مع أقساط شهرية ثابتة.

[1] الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائريBNA – وكالة المدية–.

5- أهم مزايا المرابحة للعقار:

- عبارة على منتوج يعتمد ويتطابق مع مبادئ الشريعة الإسلامية ويتوافق مع رغبة الجمهور لكونه قرض إسلامي؛
- يقوم البنك بتمويل يمكن أن يصل إلى غاية 90% من سعر العقار؛
- فترة سداد القرض تصل إلى 40 سنة في حدود سن 75 عاماً؛
- هامش ربح تنافسي، هامش ربح BNA مناسب على غير باقي البنوك الأخرى التي تقدم الخدمات أو القروض الإسلامية.[1]

6- وثائق الملف المطلوب تقديمه للنافذة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري BNA –وكالة مدية–:

- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية سارية المفعول؛
- شهادة إثبات الحالة العائلية؛
- شهادة الميلاد؛
- شهادة إقامة؛
- نسخة من البطاقة الجبائية بالنسبة للمقاولين الخواص؛
- شهادة عمل حديثة وكشوفات الرواتب الثلاثة أشهر الأخيرة أو كشف الدخل العام؛
- إثبات المداخيل المقدمة من قبل غير المقيمين يجب أن يتم المصادقة عليها من طرف الخدمات القنصلية ذات الاختصاص الإقليمي؛
- كشف الحساب لثلاثة شهور الأخيرة؛
- آخر ثلاث تنبيهات جبائية أو أي وثيقة أخرى تثبت الدخل لغير الأجراء "تجار"؛
- جداول الميزانية وكذا جداول الحسابات المالية والنتائج لسنوات المالية الثلاثة الأخيرة بالنسبة لغير الأجراء"التجار" الذين تقدموا بالحصول على تمويل يفوق 20 مليون دج؛
- آخر مستخرج ضريبي لغير الأجراء.[2]

[1] مقابلة السيد نسيم بن صالح، المكلف بالزبائن بالبنك الوطني الجزائري BNA–وكالة المدية–.

[2] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري www.bna.dz تاريخ الإطلاع 12-05-2022.

ثانيا: المرابحة للسيارات:

1 – تعريف المرابحة للسيارات :

هي عقد بيع للسيارات جديدة مصنعة في الجزائر بناءاً على رغبة الزبون بسعر التكلفة مع زيادة هامش ربح محدد ومتفق عليه بين الزبون والبنك–النافذة الإسلامية– حيث يقوم البنك باقتناء السيارة لدى وكيل بيع السيارات وبعد امتلاكها يقوم بإعادة بيعها للزبون بهامش ربح متفق عليه أي بين الزبون الذي يرغب في اقتناء السيارة وبين البنك–نافذة إسلامية–.

ويكون الطرفان على علم مسبق ويؤكدان قبولهما "لسعر التكلفة–هامش الربح بالنسبة لنافذة إسلامية– كيفية السداد من طرف الزبون".

بمعنى: أن المرابحة للسيارات هي عبارة على عقد مبرم بين النافذة الإسلامية والزبون الذي يرغب في اقتناء السيارات أي امتلاكها من طرف البنك وإعادة بيعها لزبونها بسعر تكلفة (+).

بحيث صيغة المرابحة للسيارات يجب توظيف دخل الزبون عكس المرابحة للعقار أي يقوم البنك باقتطاع الأقساط الشهرية من دخل الزبون مباشرة بالإضافة إلى سعر الفائدة[1].

2– خطوات أو مراحل وإجراءات المرابحة للسيارات:

– توجه الزبون نحو نافذة إسلامية بطلب اقتناء سيارة بصيغة المرابحة للسيارات بحيث يجب على كل زبون أخذ الفواتير الشهرية من عند وكالة السيارات ويقدمها لنافذة الإسلامية لأن البنك يتعامل بالفواتير؛

– يقوم البنك بإجراء عملية المحاكاة مع وكيل السيارات وهذه العملية متمثلة في نسبة القرض الممنوح من طرف البنك، الأقساط الشهرية المدفوعة من طرف الزبون على مدة 5 سنوات كأقصى حد، معرفة مبلغ تأمين على السيارات، تأمين على جميع المخاطر التي تتعرض لها السيارة على طول مدة القرض وهي 5 سنوات كحد أقصى؛

– بعد اتفاق النافذة الإسلامية بالبنك مع الزبون يتم شراء السيارات من عند وكيل بيع السيارات أي تصبح السيارة في ملكية البنك–نافذة إسلامية–؛

– إعادة بيع السيارة إلى الزبون "المشتري" بسعر التكلفة مع زيادة الهامش الربحي المتفق عليه سابقا؛

– دفع الأقساط الشهرية من طرف الزبون التي يتم سحبها مباشرة من دخل الزبون لأنه تم توظيف الدخل.

[1] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري BNA لوكالة المدية.

3- الشروط الواجب توفرها في العميل من أجل أخذ القرض بصيغة المرابحة للسيارات:

المرابحة للسيارات مربحة خصيصاً لأشخاص "الأفراد" المقيمين في الجزائر فقط والتي تتوفر فيهم الشروط التالية:

- الجنسية الجزائرية؛
- السن لا يقل عن 70 سنة؛
- أن يكون صافي الدخل الزبون "العميل" يساوي أو يفوق أربعين ألف دينار جزائري 4000.00دج؛
- يجب أن يكون دخل الزبون الشهري ثابتاً ومنتظماً وعقد العمل غير محدد.

❖ **شروط أخرى:**

- يجب توظيف الدخل أي "دخل الزبون"؛
- السيارة المراد اقتنائها يجب أن تكون من عند وكيل السيارات ليست لشخص ما.

أ) **نسبة هامش الربح:** الذي يتحصل عليه البنك هو 9% طول مدة حياة القرض والمتراوحة من سنة إلى 5 سنوات كحد أقصى، وتبقى هذه النسبة ثابتة مهما تغير الدخل بالزيادة أو النقصان في القرض الإسلامي بصيغة المراجعة للسيارات.

ب) **نسبة هامش الجدية:** تم التطرق إليه بصيغة المرابحة للعقار يختلف عنه فقط في النسبة والمقدرة في صيغة المرابحة للسيارات ب15%.

من بين أهم الشروط:

يجب أن تكون السيارات مصنوعة في الجزائر أو تم تركيبها في الجزائر بحيث الزبون يجلب وثيقة من عند وكالة السيارات يبين فيها أن السيارة تم صنعها في الجزائر أو تركيب ولو جزء منها في الجزائر.

4- كيفية عمل المرابحة للسيارات:

- يختار الزبون السيارة التي يرغب في شرائها؛
- يشتريها البنك من عند وكيل السيارات؛
- يقوم البنك بإعادة بيعها لزبون بهامش ربح متفق عليه مسبقاً؛
- سعر بيع السيارات موزع على فترة تتراوح من 2 إلى 5 سنوات مع دفع أقساط شهرية ثابتة.

5- أهم مزايا المرابحة للسيارات:

- يقدم منتوج معتمد عليه يتطابق مع مبادئ الشريعة؛

- هامش ربح تنافسي تمويل البنك–نافذة إسلامية– بتمويل يصل إلى 85% من سعر بيع المركبة؛
- فترات التمويل تتراوح بين 12 إلى 60 شهراً في حدود سن 70 سنة؛
- جدول تسديد الأقساط من طرف الزبون يبقى ثابت ولا يتغير؛
- إمكانية السداد المسبق"عامل/جزئي".[1]

6- الملف الواجب "المطلوب" تقديمه للبنك الوطني في الجزائر–نافذة إسلامية– BNA–وكالة المدية–:

للحصول على قرض بصيغة المرابحة للسيارات :

- طلب تمويل وفقاً لنموذج البنك الوطني الجزائري–وكالة المدية–؛
- نسخة عن بطاقة التعريف الوطنية سارية المفعول؛
- شهادة إثبات الحالة العائلية أو الفردية؛
- شهادة إقامة؛
- شهادة ميلاد؛
- شهادة عمل حديثة وكشوفات الرواتب لثلاثة أشهر الأخيرة، أو كشف الدخل العام؛
- أخر تنبيه جبائي ومستخرج ضريبي ساري المفعول أو أي وثيقة أخرى تثبت الدخل لغير الأجراء؛
- نسخة من البطاقة الجبائية بالنسبة للمقاولين الخواص كالتجار والحرفيين والمهنيين وما إلى ذلك؛
- السماح باستشارة المصلحة المركزية للمخاطر للمؤسسات والأسر؛
- طلب توظيف الدخل من قبل صاحب العمل؛
- فاتورة أولية للمركبة الجديدة تكون باسم البنك مرفقة بشهادة صادرة عن مؤسسة ممارسة لنشاط التصنيع "الإنتاج" على التراب الوطني وتشهد بأن المركبة موضوع طلب التمويل، يتم إنتاجها أو تركيبها في الجزائر؛
- شهادة توفر السيارة؛
- قيمة عقد التأمين على الوفاة "تكافل" كعلاوة واحدة.[2]

- **ملاحظة مهمة:**

البنك الوطني الجزائري BNA–وكالة المدية– لم يتم تطبيق فيه بعد قروض السيارات بصيغة المرابحة للسيارات لعدم توفر السيارات بعد.

[1] مقابلة مع السيد نسيم بن صالح، المكلف بالزبائن في البنك الوطني الجزائري BNA –وكالة المدية– في 12-05-2022.

[2] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري www.bna.dz تاريخ الإطلاع في 14-05-2022.

3– المرابحة للتجهيزات:

أولا: تعريف المرابحة للتجهيزات:

هي عقد بيع لاقتناء تجهيزات (تجهيزات، أجهزة كهرومنزلية، أثاث)، جديدة مصنعة في الجزائر بناء على رغبة الزبون بسعر تكلفة مع زيادة هامش الربح محدد ومتفق عليه بين الزبون "المقتني"، والبنك –نافذة الإسلامية–

يقوم البنك باقتناء التجهيزات لدى الممول أو صاحب المصنع وبعد امتلاكها يقوم البنك باقتناء تجهيزات لدى الممول أو صاحب المصنع وبعد امتلاكها يقوم بإعادة بيعها لزبون بهامش ربح متفق عليه أي بين الزبون الذي يرغب في اقتناء التجهيزات وبين البنك–نافذة إسلامية– بحيث يكون البنك المشتري تجاه "البائع" وكمورد تجاه "الزبون".

ويكون الطرفان على علم مسبق ويؤكدان قبولهما لسعر التكلفة، لهامش ربح البنك وكيفية التسديد من طرف الزبون للأقساط الشهرية.

بمعنى: أن المرابحة للتجهيزات هي عبارة على عقد مبرم بين الزبون الذي يرغب في اقتناء التجهيزات وبين النافذة الإسلامية وبحيث يقوم البنك بامتلاكها أولاً ثم إعادة بيعها للزبون وبسعر التكلفة (+) وهامش ربح متفق عليه.

بحيث: أن المرابحة للسيارات تشترك مع المرابحة للتجهيزات في المعنى وكذلك الشروط والخطوات وكيفية العمل.

1– خطوات أو مراحل أو إجراءات المرابحة للتجهيزات:

– توجه الزبون نحو النافذة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري وكالة المدية، بطلب الحصول على تجهيزات بصيغة المرابحة وأن يكون هذا الطلب مرفقاً بنوعية التجهيزات المراد اقتنائها؛

– يقوم البنك –النافذة الإسلامية– بإجراء عملية المحاكاة مع الممول صاحب التجهيزات وعند الاتفاق يتم شراء التجهيزات من عند الممول؛

– عند امتلاك البنك للتجهيزات تقوم ببيعها للزبون الراغب في اقتناء التجهيزات بهامش ربح متفق عليه؛

– دفع الأقساط الشهرية من طرف الزبون للبنك التي يتم سحبها مباشرة من دخل الزبون لأن دخله تم توظيفه.

2– الشروط الواجب توفرها في العميل "الزبون" من أجل أخذ قرض بصيغة المرابحة للتجهيزات:

– المرابحة للتجهيزات موجهة خصيصاً للأفراد المقيمين أو غير المقيمين في الجزائر الذين يستوفون الشروط التالية:

- شرط الجنسية الجزائرية؛
- السن أقل من 70 سنة؛
- أن يكون صافي دخل الزبون يساوي أو يفوق أربعين ألف دينار وأن يكون الدخل الشهري ثابتاً ومنتظماً، وغير محدد بمدة؛
- يجب توفر الأهلية القانونية من أجل الاقتراض.

❖ **شروط أخرى:**

- يجب توطين دخل الزبون من أجل اقتطاع الأقساط الشهرية مباشرة من الدخل؛
- التجهيزات المراد اقتناءها يجب أن تكون مصنعة في الجزائر أو نصف تركيبها في الجزائر.

أ) نسبة هامش الربح: هو نفس هامش ربح الذي تم الإشارة إليه في المرابحة للسيارات ونفس النسبة أيضا وهي 9%.

ب) نسبة هامش الجدية: هو نفس هامش الجدية الذي تم الإشارة إليه في المرابحة للسيارات ونفس النسبة أيضاً وهي 15%.

3- كيفية عمل المرابحة للتجهيزات:

- يختار الزبون التجهيزات (أثاث، أجهزة كهرومنزلية...الخ) التي يرغب في شرائها؛
- يقوم البنك بشرائها من عند الممول؛
- يقوم البنك بإعادة بيعها للزبون بعد امتلاكها بهامش الربح المتفق عليه؛
- سعر بيع التجهيزات موزعة من سنة إلى 3 سنوات مع أقساط شهرية ثابتة لا تتغير.

4- أهم مزايا المرابحة للتجهيزات:

- تقدم النافذة الإسلامية بالبنك منتوج يتطابق مع أحكام الشريعة الإسلامية؛
- يقوم البنك بتمويل هذه التجهيزات بنسبة 90% من سعر التجهيزات 1000000 دج؛
- فترة السداد تتراوح من 12 إلى 36 شهراً بدفع أقساط ثابتة شهرياً؛
- هامش ربح تنافسي.[1]

5- الملف المطلوب تقديمه من أجل الحصول على قرض بصيغة المرابحة للتجهيزات:

- طلب الحصول على تمويل المرابحة لاقتناء تجهيزات وفقاً لنموذج البنك الوطني الجزائري:

[1] مقابلة مع السيد نسيم بن صالح، المكلف بالزبائن في البنك الوطني الجزائريBNA وكالة المدية، في 15-05-2022.

- نسخة من بطاقة التعريف لوطنية سارية المفعول؛
- شهادة إثبات الحالة العائلية أو الفردية؛
- شهادة إقامة؛
- شهادة ميلاد؛
- شهادة عمل حديثة وكشوفات الرواتب لثلاثة أشهر الأخيرة أو كشف الدخل العام؛
- تنبيه جبائي أو أي وثيقة أخرى تثبت الدخل لغير الأجراء؛
- نسخة عن البطاقة الجبائية بالنسبة للمقاولين الخواص كالتجار، الحرفيين والمهنيين؛
- ترخيص الإصلاح على قاعدة البيانات المركزية الخاصة بمخاطر المؤسسات والأفراد (C.R.E.M) موقعة؛
- طلب توظيف الدخيل وأن يكون مقبول من قبل صاحب العمل وفقاً لنموذج البنك الوطني الجزائري–وكالة المدية–؛
- فاتورة أولية باسم البنك مرفقة بشهادة صادرة عن مؤسسة ممارسة لنشاط التصنيع "الإنتاج" على التراب الوطني وتشهد بأن التجهيزات موضوع طلب التمويل يتم إنتاجها وتركيبها في الجزائر.[1]

المطلب الثاني: التمويل بالإيجار

من بين صيغ التمويل المعقدة في البنك الوطني الجزائري BNA–وكالة المدية–، نجد التمويل بالإيجاز الذي يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، بحيث نتطرق في هذا المطلب إلى إعطاء مفهوم حول التمويل بالإيجار وخطواته بالإضافة إلى شروطه ومزايا التمويل بالإيجار.

أولا: تعريف التمويل بالإيجار

هو وضع البنك لأصول (آلات، معدات، تجهيزات) تحت تصرف المؤسسة على سبيل الإيجار لمدة زمنية متفق عليها مقابل أقساط إيجارية، بحيث يزيد مجموع الأقساط على ثمن شراء الأصل لكي يتحقق هامش ربح البنك.

أي هو عقد إيجار لأملاك منقولة لفائدة المستأجر (إجارة منتهية بالتمليك)، يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، تتعلق بمعدات وتجهيزات منقولة، دائمة غير قابلة للإتلاف.

[1] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري www.bna.dz تاريخ الاطلاع 16-05-2022.

يقوم البنك باقتنائها لدى الممونين والوكلاء المحليين وتأجيرها للزبون، وصيغة التمويل هذه موجهة خصيصاً إلى:

- الأشخاص الذين يمارسون مهن حرة؛
- التجار؛
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

1- خطوات عملية التمويل بالإيجار وشروطه:

1-1- خطوات عملية التمويل بالإيجار:

إن عملية التمويل التأجيري تتطلب تدخل ثلاثة أطراف وهي: المورد، المستأجر (المستخدم) ومالك الأصل (المؤجر) وتتم عملية التمويل بالإيجار عبر ثلاثة خطوات أساسية:

1-2- شراء الأصل من المؤسسة المؤجرة:

في مرحلة أولى تقوم المؤسسة المستاجرة باختيار الأصل المراد تمويله بتقنية التمويل بالإيجار، حيث يبقى اختيار الأصل من اختصاص المستأجر(المستخدم المستقبلي) فالمؤسسة تحدد طبيعة احتياجها وتشرع في عملية البحث والمفاوضات التجارية مع المورد، بحيث تظل في الإطار العام، حتى تحديد سعر اقتناء الأصل ثم بعد ذلك، وبعد إمضاء عقد التمويل التأجيري مع المؤسسة المالية المتخصصة، تقوم هذه الأخيرة بشراء الأصل ودفع ثمنه وتصبح بذلك مالكة له.

1-3- تأجير الأصل للمستخدم:

حيث يقوم المؤجر (مالك الأصل) بتأجير الأصل للمستخدم ومنحه حق الاستخدام والانتفاع بالأصل، وعملية الإيجار هنا تختلف عن الإيجار العادي بحيث أن التأجير هو الهدف الأساسي والأصلي لعملية الشراء مع حتمية تضمن عقد التأجير على وعد يمنح الحق في تملك الأصل في نهاية مدة العقد بما أن هذه المدة تحدد بطريقة حرة بين المؤجر والمستأجر، إلا أنها عادة لا تتعدى مدة امتلاك الأصل.

1-4- انتهاء التمويل التأجيري:

عند انتهاء مدة العقد تجد المؤسسة نفسها أمام ثلاثة اختيارات وهي:

- استعمال حق الشراء المنصوص عليه في العقد وبالتالي تصبح مالكة للأصل؛

[1] من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المؤطر بالبنك الوطني الجزائري BNA–وكالة المدية–.

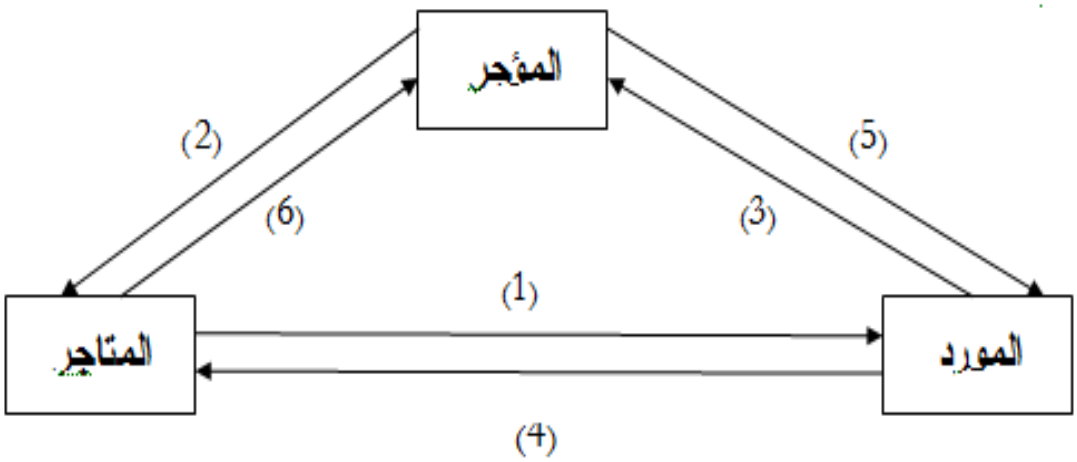
- تجديد العقد مع المؤسسة المالية المؤجرة، وبالتالي التفاوض على مدة عقد جديد، أقساط إيجارية جديدة وشروط خيار الشراء؛

- إرجاع الأصل إلى المؤسسة المؤجرة.[1]

ومن خلال ما سبق تمكن توضيح مراحل سير عملية التمويل التأجيري من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم(02–04): سير عملية التمويل الإيجاري

1) اختيار الأصل، 2) عقد التمويل، 3) طلب الأصل، 4) التسليم، 5) تسوية الثمن، 6) دفع أقساط الإيجار.



Source: Jean François Gerrais, les clés du le sing, édition d'organisation, Paris,P06.

يبين لنا الشكل السابق بدقة وتفصيل سير عملية التمويل التأجيري منذ اختيار الأصل من طرف المستأجر إلى غاية بدئه في تسديد الأقساط الإيجارية، ولا شك أن العملية تنتهي بأكملها في نهاية مدة العقد بتنفيذ المستأجر لأحد الخيارات المتاحة أمامه.

ثانيا: شروط عملية التمويل بالإيجار

- يهدف منتوج الإيجار لاقتناء معدات وتجهيزات دائمة غير قابلة للإتلاف من خلال عقد الإيجار؛

- يقدر مبلغ الضمان المطلوب "هامش الجزية" 10% من قيمة المعدات موضوع التمويل؛

- تقدر المدة القصوى لتمويل الإيجار بخمس سنوات، دون أن تقل عن عامين؛

- كيفيات السداد: يتم دفع مبلغ الإيجار بشكل ثابت كل ثلاثة أشهر طول مدة الإيجار، يتم اقتطاعه من الحساب الإسلامي "ودائع تحت الطلب"/الحساب الجاري للزبون.

[1] مقابلة مع السيد نسيم بن صالح، المكلف بالزبائن بالبنك الوطني الجزائري BNA–وكالة المدية– في 15–05–2022.

1- مزايا التمويل بالإيجار والوثائق المطلوب تقديمها للنافذة الإسلامية في البنك الوطني الجزائري BNA- وكالة المدية-:

1-1- مزايا التمويل بالإيجار:

هناك العديد من المزايا بالنسبة للمستأجر وبالنسبة للمؤجر نذكر منها:

1-1-1- مزايا التمويل بالإيجار بالنسبة للمستأجر:

- الحصول على التمويل الكلي للاستثمار؛
- السرعة في الحصول على التمويل؛
- مقابلة الاحتياجات المؤقتة؛
- التخلص من قيود الاقتراض وتوفير الأموال للاستخدامات الأخرى؛
- تحقيق المرونة.

1-1-2- مزايا التمويل بالإيجار بالنسبة للمؤجر:

- يوفر التمويل التأجيري للشركة المؤجرة مجالاً خصباً لاستثمار أموالها بعوائد مجزية وبضمان كاف ومؤكد يتمثل في احتفاظها بملكية المال المؤجر مما يجنبها مخاطر منح التمويل ومن ثم يكون لها في حالة إعسار المستأجر استرداد المال المؤجر؛
- عدم التعرض للمخاطر التجارية لأن المؤجر مجرد وسيط ينحصر دوره في دفع ثمن المال المؤجر وتحمل المصاريف ولتستردها في صورة إيجارات دورية مضافا إليها هامش ربح كاف دون أن تتحمل أية تكاليف؛
- لا يتحمل المؤجر في أغلب صور عقد التمويل التأجيري مخاطر الهلاك، وتنتقل أعباء والتزامات العقد إلى المستأجر.

1-1-3- مزايا التمويل بالإيجار بالنسبة للمورد:

يستفيد المورد بتعامله مع المؤسسات المؤجرة بما يلي:

- السماح للمورد بتحصيل سريع لقيمة الأصل المباع، مما يؤمنه من خطر عدم التسديد؛
- يعتبر التمويل بالإيجار وسيلة لترقية ونمو مبيعات المورد وبالتالي الرفع من رقم أعماله وهذا يخلق أسواق ومنافذ جديدة؛

- إتاحة فرصة إعادة توظيف أموال المورد في صفقات وعمليات أخرى تسمح له بالرفع من رقم أعماله، وذلك باعتبار أن الدفع يتم فورياً.[1]

2-2- وثائق الملف المطلوب تقديمه لنافذة الإسلامية بنك الوطني الجزائري BNA–وكالة المدية–:

الوثائق الإدارية والقانونية:

- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية للزبون؛
- شهادة الميلاد وشهادة الإقامة للمرقي أو المسير؛
- نسخة من بطاقة التسجيل الضريبي؛
- نسخة من السجل التجاري المصادق عليها من طرف المركز الوطني للسجل التجاري، أو رخصة الاستغلال للأنشطة المنظمة؛
- نسخة من قانون الشركة الذي تم تحديثه، ومحضر تعيين وتفويض سلطة المسير؛
- نسخة من عقد ملكية المحل الذي يضم النشاط أو عقد الإيجار المعمول به.

الوثائق التجارية:

- الفاتورة (الفواتير) الأولية جديدة للتجهيزات (المعدات) التي سيتم الحصول عليها باسم البنك نيابة عن المستأجر.

الوثائق المالية:

- الميزانيات والأرصدة الضريبية وTCRS والملاحق الثلاث السنوات المالية (3) الأخيرة التي تمت الموافقة عليها من قبل مديرية الضرائب أو إقرار المعدل الثابت (للمهنيين الذين لا يقدمون ميزانية عمومية)؛
- تقرير محافظ الحسابات لآخر سنة مالية مغلقة؛
- نسخة من قرار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مع قائمة التجهيزات التي سيتم اقتنائها، إن وجدت؛
- استخراج شهادة الضرائب وتحديث شهادة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وشهادة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء وشهادة الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء والأشغال العمومية سارية المفعول؛
- دراسة فنية اقتصادية مؤقتة للتجار، وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري BNA: www.bna.dz في 16-05-2022.

وثائق أخرى:

- شهادة التصنيف والتأهيل المهني (لمقاولي البناء والأشغال العمومية)؛
- خطة عمل المؤسسة؛
- نموذج تمويل "الإجارة" موقع؛
- رخصة السماح باستشارة المصلحة المركزية للمخاطر موقعة.[1]

المطلب الثالث: دفتر التوفير الإسلامي

يعتبر دفتر التوفير الإسلامي من بين أحدث الصيغ المستخدمة في البنك الوطني الجزائري BNA– وكالة المدية– القائمة على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى التعريف بدفتر التوفير الإسلامي وشروطه بالإضافة إلى كيفية عمله.

أولا: تعريف دفتر التوفير الإسلامي:

هو حساب توفير يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، يحتوي أموال أوكلها الأفراد إلى البنك قصد استثمارها في مشاريع تمويلات إسلامية كما يمكن الاختيار بين حساب التوفير الإسلامي بأرباح أو بدون أرباح.

بمعنى: أن الزبون يقوم بجلب أمواله إلى البنك وله الحق في أن يأخذ دفتر التوفير الإسلامي الخاص به وتحدد إن كان بأرباح أو بدون أرباح، وتكون الأرباح من هذه المشاريع التي تم الاستثمار فيها من طرف البنك 50% بالنسبة للزبون و50% بالنسبة للبنك الوطني الجزائري وهناك نظام خاص يقوم بحساب الأرباح، أي كم يتحصل الزبون على أرباح وكم يتحصل البنك أيضاً، هذه بالنسبة لما تتحقق الأرباح، ولكن إذا تم تحقيق خسارة من الاستمارات يتحمل الزبون الخسارة مع البنك ولكم دائماً البنك يكون في حالة ربح وكافة الخسائر يتحملها الزبون، ويتم تحديد مدة توظيف الأموال من طرف الزبون بحيث تتراوح هذه المدة من 3 أشهر إلى 60 شهر حسب رغبة الزبون.

1– شروط فتح حساب دفتر التوفير الإسلامي وكيفية عمله:

1–1– شروط فتح دفتر حساب التوفير الإسلامي:

- أن يكون جزائري الجنسية مقيم أو غير مقيم؛
- إيداع مبلغ لا يقل عن 10.000دج عند فتح الحساب.

[1] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري www.bna.dz في 16-05-2022.

1-2- كيفية عمل حساب التوفير الإسلامي:

يعتمد حساب التوفير الإسلامي بأرباح على مبدأ المضاربة التي ينص على تقاسم الأرباح والخسائر، تتم مكافأة حساب التوفير الإسلامي بأرباح في نهاية السنة المالية المحاسبية وفقاً لمفتاح توزيع الأرباح المبرم والمتفق عليه مسبقاً، حيث أن حساب التوفير الإسلامي بدون أرباح يتم فيه ادخار الأموال بكل أمان بدون أي زيادة ومتاح في جميع الأوقات.

2- مزايا حساب التوفير الإسلامي والملف المطلوب تقديمه:

2-1- مزايا حساب دفتر التوفير الإسلامي:

الوفرة: بحيث تكون أموال الزبون متاحة في جميع الأوقات إذا رغب الزبون في أخذ أمواله.

الأريحية: بحيث يتم تقديم بطاقة ادخار للزبون.

الأمان: الأموال تكون في أمان.

المطابقة:بحيث يتم استثمار الأموال في المشاريع التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

2-2- الملف المطلوب تقديمه:

- نسخة عن بطاقة التعريف الوطنية سارية المفعول؛
- شهادة الإقامة؛
- شهادة الميلاد؛
- إيداع أول مبلغ المقدر بـ 10000دج.[1]

[1] مقابلة مع السيد نسيم بن صالح، المكلف بالزبائن بالبنك الوطني الجزائريBNA–وكالة المدية– في 17-05-2022

المبحث الثالث: اتفاقية فتح حساب التوفير الإسلامي بالبنك الوطني الجزائري BNA–وكالة المدية–

يعد حساب التوفير الإسلامي من بين الهياكل الإسلامية التي يقةم بها البنك الوطني الجزائري BNA– وكالة المدية– التي تماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية بحيث يتم استثمارها في مشاريع تمويلية إسلامية فقط، وسوف ندرس في هذا المبحث اتفاقية الزبون بوكالة BNA بولاية المدية، حول حساب التوفير الإسلامي بالإضافة إلى إجراء مقارنة بين التمويل الإسلامي والتمويل الكلاسيكي (التقليدي).

المطلب الأول: بيان محتوى العقد

نموذج اتفاقية حساب التوفير الإسلامي بأرباح.

بين الموقعين أسفلة:

البنك الوطني الجزائري، شركة ذات أسهم برأسمال قدره 180.000.000.000 دج، الكائن مقرها بـ:8 نهج ارنسوتشي غيفارا، مقيدة بالسجل التجاري تحت الرقم 0012904-00/16 بـ 00، رقم التعريف الجبائي 000016001290414، رقم التعريف الإحصائي 096616070000213، ممثلة قانونيا من قبل السيد، السيدة، الآنسة..... بصفته (أ).....الوكالة.....الذي/التي يتمتع بكافة الصلاحيات بغية توقيع هذه الاتفاقية.

المشار إليه فيما يلي بـ: "البنك" (المضارب).

من جهة،

و من جهة أخرى:

الاسم واللقب.....

تاريخ ومكان الميلاد.....

المهنة.....

العنوان.....الرمز البريدي.....الولاية.....

بطاقة التعريف الوطنية رقم.....المسلمة بتاريخ.....بـ.....

رقم الهاتف.....

البريد الإلكتروني.....

رقم التعريف البنكي.....

المشار إليه فيما يلي بـ: "الزبون" (رب المال)

اتفق الطرفان على ما يلي:

يقوم البنك بفتح حساب إيداع يعرف بـ"حساب التوفير الإسلامي بأرباح" باسم الزبون حيث تم تسيير الحساب المذكور طبقاً لمفهوم المضاربة[1]الإسلامي المبنى على مبدأ قسمة الخسائر والأرباح.

المطلب الثاني: المواد المتعلقة باتفاقية فتح حساب التوفير الإسلامي

المادة 1:

تهدف الاتفاقية الخالية إلى تحديد شروط فتح وتسيير وغلق حساب التوفير الإسلامي بأرباح مع تعيين حقوق والتزامات الطرفين المتعاقدين.

1- فتح الحساب:

المادة 2:

حساب التوفير الإسلامي بأرباح موجه للأشخاص الطبيعيين ذوي الجنسية الجزائرية المقيمين والغير المقيمين.

تؤدي عملية فتح حساب توفير إسلامي إلى إصدار دفتر توفير أو بطاقة توفير.

المادة 3:

يشترط مبلغ أدنى قدره 10.000 دج كإيداع لفتح حساب التوفير الإسلامي بأرباح.

يتوجب على الزبون عند فتح حساب التوفير الإسلامي ما يلي:

- تقديم كل الوثائق الإدارية المطلوبة من طرف البنك؛
- الموافقة على اتفاقية فتح الحساب وتوقيعها؛
- الإمضاء على نموذج التوقيع؛
- الموافقة على الملحق لحساب التوفير الإسلامي بأرباح؛
- يشترط مبلغ أدنى قدره 10.000دج كإيداع لفتح حساب التوفير الإسلامي بأرباح.

المادة 4:

يمكن لكل شخص طبيعي بلغ سن الرشد القانوني أن يفتح حساب توفير إسلامي بأرباح.

[1] **المضاربة**: عقد يطلق فيه على الزبون تسمية"رب المال" ويضع تحت تصرف البنك المسمى "المسير" والذي يطلق عليه تسمية "المضارب" أموال محددة، حيث يكلف البنك باستثمار هذه الأموال في مشاريع تمويل مطابقة للشريعة مع التحديد المسبق لأسس توزيع الأرباح والخسائر بين الطرفين.

يسجل الحساب المفتوح باسم صاحب كل العمليات التي يسمح القيام بها من طرف الزبون أو وكيله (وكلائه) المعني بشكل قانوني.

2- تسيير حساب

المادة 5:

حساب التوفير الإسلامي بأرباح عبارة عن حساب يخول صاحبه للبنك باستثمار المبلغ المودع في جملة من مشاريع التمويل الإسلامي التي باشرها البنك.

وفي هذا النوع من حساب الإيداع، يتمتع البنك باعتباره مضارباً بالحرية المطلقة فيما يتعلق باختيار وتسيير رأس المال الموضوع تحت تصرفه فيما يخص هذا الحساب.

وفي هذه الحالة، يلعب البنك دور مقاول ويلعب المودع دور رب المال.

المادة 6:

يسلم البنك للزبون، عند كل عملية إيداع بحساب التوفير الإسلامي بأرباح وصل يحدد فيه مبلغ الأموال المودعة وتاريخ القيمة المقابلة.

تسري عملية المشاركة في الأرباح بخصوص الأموال المودعة في حساب التوفير الإسلامي بأرباح ابتداء من اليوم الأول من تاريخ الإيداع، كما أم الأموال المسحوبة لا تمنح حق المشاركة في الأرباح ابتداء من يوم السحب.

المادة 7:

يتم التفاوض بخصوص استحقاق (مدة الإيداع) وكذا توزيع الأرباح فيما يتعلق بكل اتفاقية حساب توفير إسلامي بأرباح.

المادة 8:

يتقاسم الزبون مع البنك كل أرباح عمليات المضاربة المترتبة عم مشاركته في التمويل الإسلامي وفق نسب توزيع الأرباح.

المادة 9:

يتم تحديد عملية توزيع الأرباح بين البنك والزبون المودع بعد اختتام كل سنة مالية طبقاً لنسب توزيع الأرباح المشار إليها في الجدول الآتي:

طبيعة ومدة الإيداع	حصة ب.و.ج	حصة الزبون
إسلامي على 3 أشهر	%50	%50
إسلامي على 6 أشهر	%45	%55
إسلامي عل 12 شهر	%35	%65
إسلامي على 18 شهر	%30	%70
إسلامي على 24 شهر	%25	%75
إسلامي على 36 شهر	%20	%80
إسلامي على 48 شهر	%15	%85
إسلامي على 60 شهر	%10	%90

المصدر:البنك الوطني الجزائري BNA–وكالة المدية–

المادة 10:

حساب التوفير الإسلامي بأرباح هو عبارة عن أموال مجمدة خلال فترة تفوق أو تساوي 3 أشهر وتقل عن 60 شهراً.

المادة 11:

التكاليف المتعلقة بعمليات الاستثمار في عمليات المضاربة يتم تحديدها في نهاية السنة وتخصم من الربح الخام (أرباح التمويل).

الربح الصافي أرباح التمويل– تكاليف المضاربة

المادة 12:

يتم احتساب الأرباح التي سيتم توزيعها للزبون طبقاً للصيغة الآتية:

الأرباح الموزعة إلى الزبون (المودع) الربح الصافي *(حصة المشاركة في التمويل من قبل الزبون)

الربح الصافي *(مبلغ استثمار الزبون/مبلغ الاستثمار الإجمالي).

المادة 13:

يتحمل المودعون أية خسائر محتملة تتناسب مع مشاركتهم في استثمارات الحوافظ المالية.

يتحمل البنك الخسائر الناتجة عن عدم امتثاله للأحكام القانونية أو لا التعاقدية أو الإهمال أو سوء الإدارة أو الاحتيال المثبت.

المادة 14:

يحق للزبون:

منح أمر صريح للبنك بغية تجديد استثماره في حدود المدة المختارة وفقاً للشروط المعمول بها عند تاريخ انقضاء المدة ولنفس مدة الطلب.

أو أن يطلب من البنك تجديد استثماره عبر رسالة (أو أية وسيلة تواصل أخرى) مع أخذ بعين الاعتبار فترة الإشعار المسبق المقدرة شهر (01) واحد.

المادة 15:

يحق للبنك القيام بالتسديد المسبق للإيداع بشكل جزئي أو كلي بناء على طلب صريح من قبل الزبون عند انقضاء فترة الإيداع الدنيا المقدرة بثلاثة (3) أشهر.

وفي حالة التسديد المسبق الجزئي، يستمر المبلغ الذي لا يزال مستثمراً في تحقيق أرباح.

المادة 16:

يعفى حساب التوفير الإسلامي من تكاليف مسك الحساب وكذا المعمولات.

تخضع الأرباح إلى ضريبة الدخل الإجمالي طبقاً للتشريع المعمول به.

3- غلق الحساب:

المادة 17:

يتم غلق حساب التوفير الإسلامي بأرباح إما بطلب كم الزبون عبر رسالة مسجلة مع إشعار بالاستلام أو على مستوى الوكالة الموطنة، غير أنه لا يمكنه ذلك إلا بعد مرور مدة 3 أشهر عن تاريخ فتح الحساب، أو بناء على قرار صادر عن البنك بعد انقضاء أجل الإشعار المسبق المقدر بسبعة (7) أيام.

يتم غلق الحساب نتيجة لأحد الأسباب الآتية.

- وفاة صاحب الحساب؛
- حدوث عجز.

و في حالة غلق الحساب، يتم فسخ الاتفاقية بحكم القانون.

4- أحكام مختلفة:

المادة 18:

لا يمكن تحميل البنك مسؤولية نتائج الإخلال بالتزاماته جراء الظروف الخارجة عن إرادته مثل حالات القوة القاهرة.

المادة 19:

تتم تسوية أي نزاع بين الطرفين المتعاقدين بالتراضي.

وعند تعذر ذلك، تتم إحالة النزاع إلى المحكمة المختصة إقليميا.

المادة 20:

بغية تنفيذ أحكام الاتفاقية الحالية، اختار الطرفان مقر سكناهما كموطن لهما.

.....

صرح الزبون أنه قد اطلع على الشروط العامة المتعلقة بفتح وبسير وغلق حساب التوفير الإسلامي بأرباح ويوافق بشكل صريح ورسمي على كل ما تنص عليه الاتفاقية الحالية ويوافق على مقررات وقرارات البنك المرتبطة بالعمليات التي تقوم بها بخصوص الأموال العائدة إليه في هذا الحساب.

توقيع الزبون توقيع البنك

(تسبقه عبارة "قرء وتمت الموافقة") (اسم، لقب وصفة الممضي)

المطلب الثالث: الفرق بين التمويل الإسلامي والتمويل الكلاسيكي (التقليدي)

مما لا شك فيه أن هناك اختلاف بين التمويل الإسلامي والتمويل الكلاسيكي من حيث شروط التمويل وطريقة التمويل والجدول الآتي يوضح هذا الفرق:

الجدول رقم(02-01): الفرق بين التمويل الإسلامي والتمويل الكلاسيكي (التقليدي)

التمويل الكلاسيكي (التقليدي)	التمويل الإسلامي
- من حيث شروط التمويل: عقد الملكية	- من حيث الشروط التمويل عقد الملكية:
- الدخل أقل من 4 آلاف دينار جزائري.	- الدخل يساوي أو يفوق 4 آلاف دينار جزائري
- السن لا يفوق 75 سنة.	- السن لا يفوق 75 سنة.
- الأهلية القانونية.	- الأهلية القانونية.
- تتعامل اتفاقيات وفقاً للقانون فقد.	- تتعامل باتفاقيات وفق للقانون والشرع.

– يتعامل وفق فائدة ربوية. – التمويل الكلاسيكي مناسب للجمهور لأن أكبر فئة في المجتمع دخلها الصافي أقل من 4 آلاف دينار جزائري. – السكن الجاهز في القرض الكلاسيكي مناسب للجمهور أكثر من القرض الإسلامي. مثال: لما يشتري الزبون سكن يناسبه القرض الكلاسيكي أكثر من القرض الإسلامي بصيغة المرابحة. – في القرض الكلاسيكي يدفع الزبون للموثق مرة واحدة عند تسليم السكن. – ارتفاع عدد التعاملات بالقرض الكلاسيكي بسبب انخفاض التكاليف التي يتحملها الزبون.	– تتعامل وفق المشاركة في الربح والخسارة. – التمويل الإسلامي من وجهة نظر المؤطر في وكالة BNA–المدية– غير مناسب للجمهور لأن الدخل الصفي لا يتجاوز 4 آلاف دينار جزائري. – القرض الإسلامي لا يناسب فئة معينة من لجمهور لأن بصيغة المرابحة للعقار ثمن المسكن يفوق ثلاث مرات ثمن المسكن بالقرض الكلاسيكي. – في القرض الإسلامي يدفع الزبون للموثق مرتين عند تسليم السكن. – انخفاض عدد التعاملات بالقرض الإسلامي مقارنة مع القرض الكلاسيكي بسبب أي ارتفاع كبير لتكاليف التي لا تناسب الجمهور.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المقابلات الشفهية مع المكلف بالزبائن بالبنك الوطني الجزائري BNA–وكالة المدية–

من خلال مقابلتنا مع المؤطر في البنك الوطني الجزائري BNA–وكالة المدية– تم استنتاج أن هناك تراجع كبير للجمهور في أخذ القرض الإسلامي بسبب التكاليف الضخمة بنسبة لأسعار الفائدة وهامش الجدية والمبالغ التي يأخذها الموثق مرتين، فهي بلك مناسبة بصورة كبيرة للبنك وغير مناسبة للجمهور.

– والجدول الآتي يوضح الفرق بين التمويل الإسلامي و التمويل العقاري:

الجدول رقم (02–02): الفرق بين التمويل الإسلامي و التمويل العقاري

"**محاكاة التمويل الإسلامي**"

الوكالة:	00851
الاسم:	Xxxxx
اللقب:	Xxxx
مبلغ التمويل المطلوب:	8 000000,00 دج
دخل صاحب الطلب:	70 000,00دج
نوع التمويل المختار:	المرابحة العقارية
مدة التمويل (بالشهر):	458
مبلغ هامش الجدية:	3 150 000,00دج
نسبة هامش الجدية:	%39,38
مبلغ التمويل:	4 850 000,00 دج
هامش الجدية اللازم:	3 121 937,09دج
التمويل الأقصى:	4 878 062,91دج

"**نتيجة المحاكاة**"

القدرة على السداد:	28 000,00دج
العمولة:	28 857,50 دج
المبلغ مستحق الدفع:	12 750 225.08 دج
الهامش:	7 900 255,08 دج
الرسم على القيمة المضافة:	0 دج
مبلغ السداد الشهري:	27 838,92دج
النتيجة:	مقبول

المصدر:البنك الوطني الجزائري BNA –وكالة المدية–

الرسم على القيمة المضافة 19%

هذه الوثيقة مجرد محاكاة ولا تعتبر اتفاق تمويل نهائي.

يمكن مراجعة معايير الحساب بين مرحلة المحاكاة ومرحلة تشكيل ملف التمويل.

"محاكاة القرض العقاري"

لقب المدين:	Xxxxx
اسم المدين:	Xxxx
تاريخ الميلاد:	1969/10/08
دخل المدين:	57000 دج
مستفيد مدّخر بالبنك:	غير مدَخر
سعر السكن:	5000000 دج
المساهمة الشخصية:	500000دج
المدة القصوى للتمويل:	403 أشهر

"نتيجة المحاكاة"

سعر السكن بعد رفع سعره:	5 000 000,00دج
المساهمة الشخصية الإضافية المحولة في حال المراجعة:	0دج
مبلغ القرض المقدم من البنك:	4 500 000,00دج بعد الرفع الفعلي للسعر
نسبة المساهمة الشخصية للزبون:	%10
إرجاء التسديد:	24 شهرا
نسبة الفوائد:	1,00%
ضمان القرض العقاري:	53550 أي 0+ 53 550,00
مبلغ العمولة:	26 775,00دج

مبلغ السداد الشهري:	13 851,79دج
مبلغ السداد الإجمالي:	13 851,79دج
الحالة النهائية لطلب القرض:	مقبول

المصدر:البنك الوطني الجزائري BNA –وكالةالمدية–

من خلال الجدولين التاليين يتضح لنا أن أخذ قرض بصيغة التمويل الإسلامي مكلفة أكثر بالنسبة للجمهور مقارنة بأخذ قرض كلاسيكي "ربوي" و يظهر ذلك من خلال مساهمة الزبون في أخذ القرض الموضحة في الجدول حيث في التمويل الإسلامي مساهمة الزبون وهي "نسبة هامش الجدية" مقدرة بـ39,38%من قيمة القرض، بينما في التمويل الكلاسيكي نسبة مساهمة الزبون مقدرة بـ10%. بالإضافة إلى نسبة الفائدة ففي التمويل الإسلامي نسبة الفوائد مرتفعة جداً مقارنة بالتمويل الكلاسيكي "الربوي" المقدرة بـ 1.00% أيضا مبلغ السداد الشهري في التمويل الإسلامي يقدر بـ 838,92 27دج فهي مرتفعة مقارنة بالتمويل الكلاسيكي، إذ أن مبلغ السداد الشهري هو نفسه مبلغ السداد الإجمالي و المقدر بـ 851,79 13دج.

خلاصة الفصل:

يحتل البنك الوطني الجزائري مكانة مميزة في البنوك الرائدة والأكثر حداثة واهتماماً بتطوير خدماته البنكية بالإضافة إلى تقديمه صيغ التمويل الإسلامية والتي تتماشى مع شريحة واسعة من الزبائن الذين يريدون استثمار مدخراتهم فيما هو حلال.

وتعتمد وكالة البنك الوطني الجزائري بالمدية على ثلاثة صيغ للتمويل الإسلامي وهي لمرابحة التي تتفرع إلى "المرابحة للعقار، المرابحة للسيارات، والتجهيزات" وصيغة ثانية للتمويل بالإيجار والصيغة الثالثة دفتر التوفير الإسلامي.

ويركز البنك محل الدراسة على صيغة المرابحة بالأخص باعتبارها أقل مخاطرة وأكثر ضماناً عند تسديد المستحقات على خلاف الصيغ الأخرى.

خاتمة

خاتـــــمة

يعود نشأة الصيرفة الإسلامية خلال ثلاثون عام ماضية وينظر لها على أنها ظاهرة حديثة،الا أن نشأة العمل المصرفي يعود إلى الأيام الأولى للدولة الإسلامية، ولعلى ما يساعد على إحياء الصيرفة الإسلامية المعاصرة توافر الظروف الاقتصادية التي أكدت قدرتها على امتصاص الصدمات وبينت أنها أقل المتأثرين بانعكاسات الأزمات المالية الأخيرة بفضل الانضباط في إدارة الأصول المالية والتمويل قيم الحقيقية وتعمل طبق أحكام الشريعة الإسلامية وتقديمه صيغ تمويلية مستبعدة التعامل بالفائدة الربوية.

وهذا ما يختلف عن البنوك التقليدية القائمة على نظام الفائدة الربوية في التمويل حيث أصبحت أكثر عرضة للأزمات الاقتصادية المالية مما دفع البنوك التجارية إلى محاولة دخول سوق الصيرفة الإسلامية التي كانت مغلقة إلى على المؤسسات المالية الإسلامية فأقدمت الكثير من البنوك التجارية سواء على المستوى المحلي أو الدولي على تبني الصيرفة الإسلامية، ومن خلال فتح شبابيك إسلامية نمهد لعملية التحول للصيرفة الإسلامية من خلال تهيئة المناخ الملائم لعملها، وتعد الجزائر من الدول المهتمة بتطوير الصيرفة الإسلامية للسير في ركب الدول التي عملت ونجحت في هذا المجال لما له من أهمية كبيرة في تطوير هذا القطاع.

اختبار الفرضيات

لقد تمت هيكلة البحث بناءا على ثلاث فرضيات أساسية من أجل نفيها أو إثباتها، أين كانت نتائج اختبارها كالتالي:

- **الفرضية الأولى:** هذه الفرضية صحيحة حيث يتميز التمويل الإسلامي عن التمويل التقليدي بأنه يكون وفق لأحكام الشريعة الإسلامية أي مبدأ المشاركة في الربح والخسارة على عكس التمويل التقليدي الذي يتعامل بالفائدة الربوية؛
- **الفرضية الثانية:** هذه الفرضية صحيحة حيث أثبتت التجارب الدولية (الماليزية) أن اعتماد المنهج تدرج من خلال شبابيك إسلامية هو أسلوب فعال لزيادة عدد المؤسسات التي تقدم خدمات الإسلامية بأقل تكلفة ووقت ممكن وهو بذلك خطوة ناجحة في تحويل عديد من الشبابيك الإسلامية إلى بنوك إسلامية مستقلة.

خاتـــــمة

نتائج البحث

من خلال هذه الدراسة تم التوصل لجملة من النتائج، تتمثل فيما يلي:

- ترجع فكرة إنشاء الشبابيك الإسلامية بالبنوك التجارية إلى سبعينات القرن الماضي ولم تدخل هذه الفكرة حيز التطبيق إلا بعدما حققت نجاحا ظاهرا وتزايد الإقبال عليها؛
- .تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق أهداف ذات طابع إنساني واجتماعي إضافة إلى تحقيق هدف الربحية الضروري لبقائه ونموه؛
- تعد ظاهرة فتح الفروع والشبابيك للمعاملات الإسلامية نتيجة صحوة مجتمعات نحو التزام بأحكام الشريعة الإسلامية وضرورة استبدال المعاملات الربوية بالمعاملات الإسلامية؛
- يعتبر أسلوب تدرج من أنجح الأساليب المتبعة لتنفيذ ظاهرة فتح الشبابيك والفروع الإسلامية؛
- مساهمة البنك الوطني الجزائري في الصيرفة الإسلامية في الجزائر بصفة كبيرة وبالرغم من حداثة نشأته إلا أنها تعد تجربة استطاعت جذب شريحة من المجتمع الجزائري على الرغم من أنه بنك تجاري تقليدي يمارس الصيرفة الإسلامية وفق آليات الشبابيك الإسلامية بالاعتماد فقط على الصيغ التالية (المرابحة، التمويل بالإيجار، دفتر التوفير الإسلامي).

توصيات واقتراحات

بناءا على النتائج المتوصل إليها وانطلاقا من الدراسة النظرية والتطبيقية للشبابيك الإسلامية ودورها في تحول للصيرفة الإسلامية، تم اقتراح التوصيات التالية:

- السعي لإنشاء معهد تدريس مصرفي لدى بنك الجزائر من أجل تأهيل العاملين فيه واستيعاب آلية العمل في البنوك الإسلامية وكذا الفروع والشبابيك التابعة للبنوك التجارية؛
- فتح المجال أمام الفروع والشبابيك الإسلامية التي تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية لاستقطاب مزيد من المدخرين والمستثمرين الرافضين للتعامل بالفوائد الربوية؛
- القيام بالحملات الترويجية واسعة للتعريف بخدماته وطريقة عمله لصد جميع الهجمات التي تتعرض لها الشبابيك الإسلامية؛
- ضرورة استكمال توجيه الحكومة لتبني الصيرفة الإسلامية من خلال شبابيك وفروع إسلامية بإصدار قانون خاص بها.

آفاق الدراسة

بالرغم من السعي وراء الإلمام بكل جوانب الموضوع، إلا أن هذا لا ينفي وجود نقائص وعيوب سواء في الجانب المنهجي أو المعلوماتي، كما أن هناك بعض النقاط أثارتها دراسة هذا الموضوع وبقت غامضة بعض الشيء، وعليه يمكن اقتراح بعض المواضيع لكي تشكل إشكاليات بحث في المستقبل والموضحة فيما يلي:

- واقع وآفاق تبني الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية؛
- أثر الشبابيك الإسلامية على الاستثمار في الجزائر؛
- دور الفروع والشبابيك الإسلامية في تصدي للأزمات المالية.

المراجع

قائمة المراجع:

❖ الكتب باللغة العربية:

1- حنفوسي عبد العزيز، **العولمة وتأثيرها على الجهاز المصرفي**، ج2، الطبعة الأولى، عمان، دار الأيام، 2016؛

2- الغربي عبد الحميد عبد الفتاح، **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، جدة البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، 2004؛

3- فهد الشريف، **الفرع الإسلامي التابعة للمصارف التقليدية**، دار الهدى، الأردن، 2004؛

4- لرفاعي فادي محمد، **المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، لبنان منشورات كلية العلوم الاقتصادية، 2004؛

5- محمد البلتاجي، **ماهية المصارف الإسلامية (النظرية،التطبيق ،التحديات)**، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2006.

❖ الأطروحات والرسائل الجامعية

1- حبيب علي، **حوكمة الجهاز المصرفي ودوره في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة تنس**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وأسواق مالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، 2015؛

2- دهيلي الطيب، **دور البنوك في تمويل المؤسسات الاقتصادية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003-2004؛

3- سندس ريحان باهي ،**دراسة واقع فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية**، دراسة تجارب دولية رائدة في(الإمارات، ماليزيا، بريطانيا، نيجريا، الجزائر) ، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير ،تخصص إدارة مالية، 2018؛

4- قومية سفيان، **النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية**، مدخل لتحول للصيرفة الإسلامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2018؛

5- محمد بوقرة توفيق بوعلاقة، **نوافد التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة المدية 2020؛

6- مصطفى إبراهيم محمد مصطفى:**تقييم ظاهرة التحول البنوك التقليدية للصيغة الإسلامية**، دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك الإسلامية، رسالة مقدمة لنيل رسالة الماجستير مالية وبنوك، الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة، مصر، 2006؛

المراجع

❖ **المجلات**

1- اسامر مظهر البلتاجي، **الفروق الجوهرية بين المصارف الربوية والمصارف الإسلامية**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي، العدد الخامس والسبعون، كانون الأول 2014، المجلس العلم للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية؛

2- ابتسام ساعد، رابح خوني،**التجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا تقييم أداء المصارف الإسلامية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد30، جامعة محمد خيضر بسكرة، سبتمبر2017؛

3- حسين شحاتة، **الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية**، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، عدد 240، الإمارات، يونيو،2001؛

4- صالح مفتاح وآخرون:**الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية**، دور اللجنة الاستثمارية الشرعية في بنك بوميبتر التجاري، مجلة العلوم الإنسانية ،العدد35/34، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014؛

5- صالح مفتاح، معارفي فريدة، **الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في لبنوك التقليدية دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بوميبترا التجاري**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد34-35، 2014؛

6- معارفي فريدة، مفتاح صالح:**نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية**، الدوافع ومتطلبات تجربة بنك بوميبترا التجاري نموذجا، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، المجلد4، العدد3، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014.

❖ **الملتقيات**

1- تسعديت بوسبعين، **تحول بنك تقليدي إلى مصرف إسلامي من خلال إنشاء فروع ونوافذ معارف**، قسم إدارة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد 11، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ديسمبر2011؛

2- محمد عبد الحكيم زعير، **واقع العلاقة بين البنوك الإسلامية والتقليدية**، ندوة نحو ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية، بنك دبي الإسلامي، رابطة الجامعات الإسلامية، بنك التنمية الإسلامية، 2005/05/03.

❖ **الكتب باللغة الأجنبية:**

1- Société interbancaire de formation, système bancaire Algérien.

❖ **المواقع الإلكترونية:**

1. www.bank-of-algeria.dz.
2. ندوات البركة الاقتصاد الإسلامي هي ندوات تعقد سنويا تعقدها الهيئة الشرعية الموحدة البركة والتي يرأسها الدكتور عبد الستار أبو غدة. www.apploeconomic.com

الملاحق

الملحق رقم01: يمثل نموذج اتفاقية حساب التوفير الإسلامي بأرباح

بين الموقعين أسفلة:

البنك الوطني الجزائري، شركة ذات أسهم برأسمال قدره 180.000.000.000 دج، الكائن مقرها بـ:8 نهج ارنسوتشي غيفارا، مقيدة بالسجل التجاري تحت الرقم 00/16-0012904 ب00، رقم التعريف الجبائي 000016001290414، رقم التعريف الإحصائي 096616070000213، ممثلة قانونيا من قبل السيد، السيدة، الآنسة..... بصفته (أ).....الوكالة.....الذي/التي يتمتع بكافة الصلاحيات بغية توقيع هذه الاتفاقية.

المشار إليه فيما يلي بـ: "البنك" (المضارب).

من جهة،

و من جهة أخرى:

الاسم واللقب.....

تاريخ ومكان الميلاد.....

المهنة.....

العنوان.....الرمز البريدي.....الولاية.....

بطاقة التعريف الوطنية رقم.....المسلمة بتاريخ.....بـ.....

رقم الهاتف.....

البريد الإلكتروني.....

رقم التعريف البنكي.....

المشار إليه فيما يلي بـ: "الزبون" (رب المال)

بغية تنفيذ أحكام الاتفاقية الحالية، اختار الطرفان مقر سكناهما كموطن لهما.

.....

صرح الزبون أنه قد اطلع على الشروط العامة المتعلقة بفتح وبسير وغلق حساب التوفير الإسلامي بأرباح ويوافق بشكل صريح ورسمي على كل ما تنص عليه الاتفاقية الحالية ويوافق على مقررات وقرارات البنك المرتبطة بالعمليات التي تقوم بها بخصوص الأموال العائدة إليه في هذا الحساب.

توقيع الزبون توقيع البنك

(تسبقه عبارة اقرأ وتمت الموافقة") (اسم، لقب وصفة الممضي)

الملحق رقم 02: نموذج المرابحة للسيارات

Banque Nationale d'Algérie BNA

"SIMULATION FINANCEMENT ISLAMIQUE"

Agence :	00851
Nom :	XXXXX
Prénom :	XXXX
Le montant du financement sollicité :	2 000 000,00 DZD
Le revenu du demandeur :	70 000,00 DZD
Le type de financement choisi :	Mourabaha Auto
Durée du financement (Mois) :	60
Le montant de Hamich Al Jiddia :	1 050 000,00 DZD
Le taux de Hamich Al Jiddia :	52,50 %
Le montant du financement accordé :	950 000,00 DZD
Hamich Al Jiddia requis :	1 004 969,13 DZD
Financement maximal :	995 030,87 DZD

"RESULTAT DE LA SIMULATION"

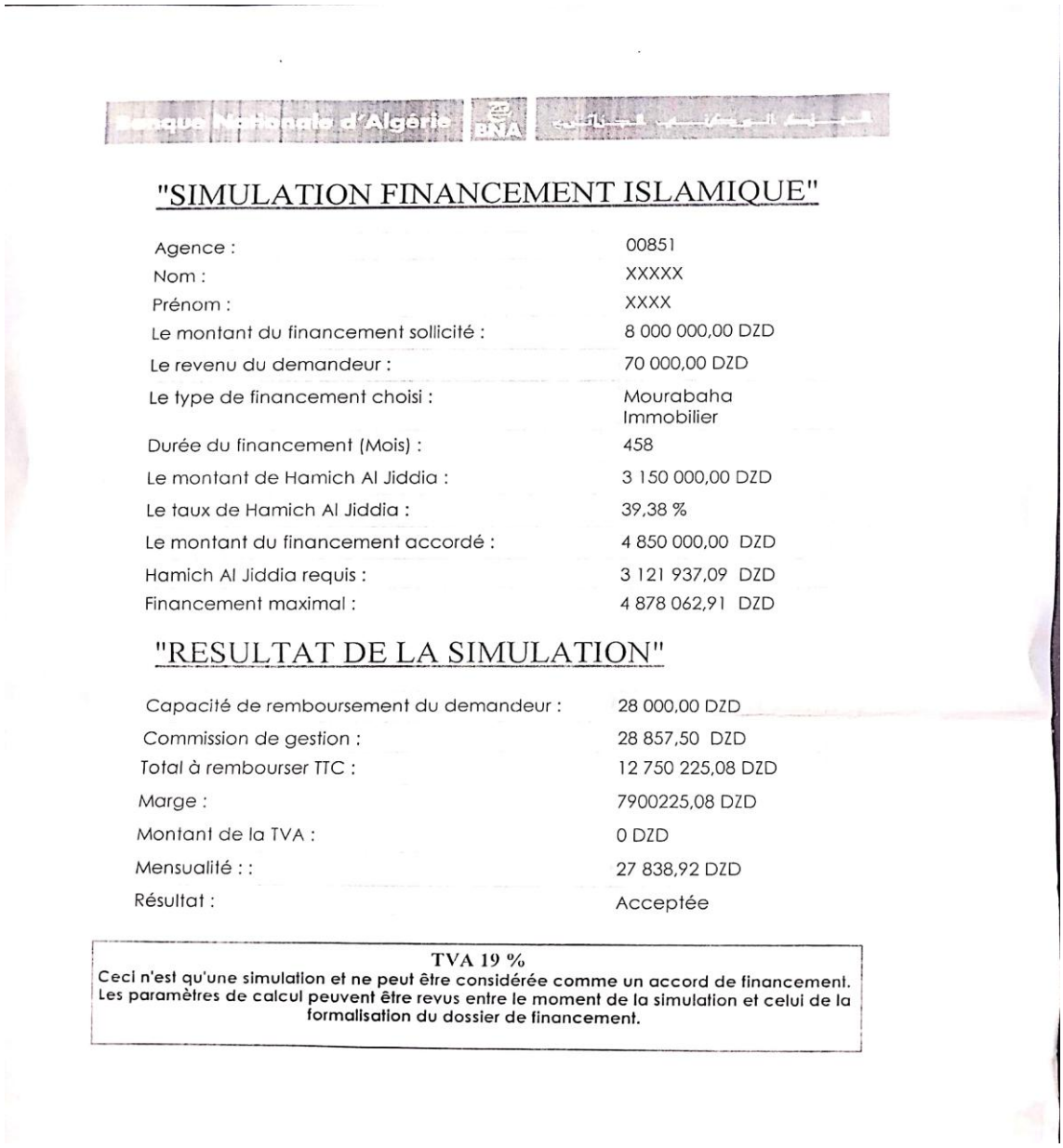
Capacité de remboursement du demandeur :	21 000,00 DZD
Commission de gestion :	5 652,50 DZD
Total à rembourser TTC :	1 202 977,74 DZD
Marge :	212586,34 DZD
Montant de la TVA :	40391,4 DZD
Mensualité : :	20 049,63 DZD
Résultat :	Acceptée

TVA 19 %

Ceci n'est qu'une simulation et ne peut être considérée comme un accord de financement. Les paramètres de calcul peuvent être revus entre le moment de la simulation et celui de la formalisation du dossier de financement.

المصدر: البنك الوطني الجزائري وكالة المدية

الملحق رقم 03: نموذج المرابحة للعقار



Banque Nationale d'Algérie BNA

"SIMULATION FINANCEMENT ISLAMIQUE"

Agence :	00851
Nom :	XXXXX
Prénom :	XXXX
Le montant du financement sollicité :	8 000 000,00 DZD
Le revenu du demandeur :	70 000,00 DZD
Le type de financement choisi :	Mourabaha Immobilier
Durée du financement (Mois) :	458
Le montant de Hamich Al Jiddia :	3 150 000,00 DZD
Le taux de Hamich Al Jiddia :	39,38 %
Le montant du financement accordé :	4 850 000,00 DZD
Hamich Al Jiddia requis :	3 121 937,09 DZD
Financement maximal :	4 878 062,91 DZD

"RESULTAT DE LA SIMULATION"

Capacité de remboursement du demandeur :	28 000,00 DZD
Commission de gestion :	28 857,50 DZD
Total à rembourser TTC :	12 750 225,08 DZD
Marge :	7900225,08 DZD
Montant de la TVA :	0 DZD
Mensualité : :	27 838,92 DZD
Résultat :	Acceptée

TVA 19 %

Ceci n'est qu'une simulation et ne peut être considérée comme un accord de financement. Les paramètres de calcul peuvent être revus entre le moment de la simulation et celui de la formalisation du dossier de financement.

المصدر: البنك الوطني الجزائري وكالة المدية